العدد (101)، يوليو 2024، السنة الحادية والثلاثون

AL-MOHASIBOON

المحاسبون

دورية - علمية - متخصصة تصدر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

"المحاسبين" تهنئ

سمو الشيخ / صباح خالد الحمد الصباح (حفظه الله)

بتعيينه وليا للعهد

ابشـــر .. مدعومك عندنا .. وزيادة

التكسية الخارجية - الأصباغ والحجر الجيري

الدعم الحكومي **1500** د.ك

بالإضافة لدعم الصناعات: **التكميلي بسعر المدعوم**

الخلط الخرساني الجاهز

الدعم الحكومي **8460** د.ك

بحد أقصى 450 م^3

بالإضافة لدعم الصناعات: **التكميلي بسعر المدعوم**

الطابوق الأبيض

مقابل كل 10 م^3 من الطابوق الأبيض

عتبات بقيمة 20 دك

+

3 أكياس مونـــة لاصقة

الدعم الحكومي **1750** د.ك

بحد أقصى 100 م^3

بالإضافة لدعم الصناعات: **التكميلي بسعر المدعوم**

بالإضافة للخصومات التالية

عند شرائك لأي منتجين من منتجات الدعم السابقة

- أنابيب وملحقات بلاستيكية PVC
- أنابيب وملحقات بولي بروبيلين PPR

%15

%30 بلاكات الكهرباء

%10

- مادة الربط / لاصق بلاط / مادة إصلاح الخرسانة
- الأصباغ الداخلية
- البلاط المتداخل / حجر التسوير
- الكراسي وأحواض الزراعة
- منتجات الإضاءة LED

شركة الصناعات الوطنية ش.م.ك

NATIONAL INDUSTRIES COMPANY K.S.C.

national_industries | www.nicbm.com | 1 844 555

افتتاحية العدد

صباح مبارك الجلاوي
رئيس مجلس الإدارة
رئيس هيئة التحرير

نهج جديد .. وإصلاحات مرتقبة

جاء تعيين سمو الشيخ صباح خالد الحمد الصباح - حفظه الله - ولياً للعهد تأكيداً على النهج الإصلاحي لحضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح - حفظه الله ورعاه- وتحقيقا لتطلعات وطموحات المواطنين.

وقد كانت سيرة ومسيرة سمو ولي العهد - حفظه الله - وإدارته المتميزة لتداعيات جائحة كورونا وغيرها من القضايا الإقتصادية والإجتماعية التي تهم الوطن والمواطنين والمقيمين على أرض الكويت ، أبلغ رسالة في قدرته على تحقيق التطلعات والطموحات في مسيرة البناء والتنمية وإطلاق المشاريع التنموية المدرجة في خطط التنمية.

ومع الأهمية الكبيرة والمتزايدة لمهنة المحاسبة والمراجعة في تحقيق الرقابة والشفافية المطلوبة في العديد من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، فإن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بخبراتها الممتدة في مجال المحاسبة والمراجعة لديها الجاهزية الكاملة لتقديم المشورة الفنية في كافة القضايا الاقتصادية والاجتماعية وتقديمها لمتخذي القرار.

كما أن الجمعية بما تقدمه من برامج ودورات تدريبية وورش عمل مجانية لأعضاءها العاملين والمنتسبين من أجل تأهيلهم وتطوير قدراتهم وتثقيفهم مهنيا تسعى لتعزيز دور مهنة المحاسبة والمراجعة في تحقيق رؤية كويت جديدة 2035 والإسهام بشكل كبير في تطوير المهنة وتطوير أداء مزاوليها.

ولعل المبادرات المهنية النوعية التي قامت بها الجمعية والمتمثلة في مركز الاعتماد المهني ومركز الشركات المهنية ومركز التحكيم التجاري من بين الخطوات التي قامت بها جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية أحد أهم الركائز الرئيسية نحو تطوير المهنة في الكويت ووضعها على طريق التطوير خليجيا وعربيا وعالميا.

ويرصد عدد المحاسبون رقم 101 لشهر يوليو 2024، أهم التطورات المهنية التي شهدتها الجمعية، مع إلقاء الضوء على الموضوعات والأنشطة المتنوعة التي قامت بها، واستعراض أهم البحوث والدراسات في مجال مهنة المحاسبة والمراجعة وتناول أحد الجهات أو الشركات الحكومية ودورها واختصاصها في باب دائة الضوء وكذلك تناول أهم البرامج التدريبية التي نفذتها الجمعية واستعراض أهم أنشطة المنظمات المهنية العربية والمقالات والتقارير ذات الصلة بثقافة المهنة.

AL-MOHASIBOON

المحاسبون

العدد (101)، يوليو ،2024، السنة الحادية والثلاثون

هيئة التحرير

رئيس هيئة التحرير
The Editor - in - Cheif

صباح مبارك الجلاوي
Sabah Mubarak Al-Jalawi

مدير التحرير
Editing Manager

محمد حمود الهاجري
Mohamed Homoud Al-Hajri

هيئة التحرير
The Board of Editors

ضاري علي الهاجري
Dhari Ali Al-Hajri

عبدالله سليمان الكندري
Abdullah Sulaiman Al-Kandari

عبدالله مروان العيسى
Abdullah Marawan Al-Aisa

فيصل عبدالمحسن الطبيخ
Faisal Abdulmohsen Al-Tobaiekh

راشد عوض الهطلاني
Rashid Awad Al Hatlani

فهد مطلق العازمي
Fahed Motlaq Al-Azmi

عبد الوهاب مشاري الفارس
Abdullwahab Mishari Al-Faris

علي بدر الوزان
Ali Bader Al-Wazan

المحتويات

حصاد الجمعية	"المحاسبين" تهنئ سمو الشيخ صباح خالد الحمد الصباح (حفظه الله) بتعيينه وليا للعهد	7
دراسات وبحوث	فهم الأمن السيبراني في العصر الرقمي: مراجعة منهجية للأدبيات	10
قوانين وتشريعات	قانون رقم ١٢٢ لسنة ٢٠٢٣ في شان غرفة تجارة وصناعة الكويت	20
في دائرة الضوء	الهيئة العامة للغذاء والتغذية	26
تقارير	تعديلات اللائحة التنفيذية لقانون هيئة أسواق المال ٢٠١٠/٧ التي تخص مراقبي الحسابات	28
تقارير	المسؤولية المجتمعية للبنوك الكويتية .. بين الالتزام الرقابي والواجب الوطني	30
أنشطة الجمعية	«المحاسبين» وقعت مذكرة تعاون مع «التطبيقي»	42
مناسبات	"المحاسبين" أستقبلت وفداً من ديوان المحاسبة	54

AL-MOHASIBOON

kw_aaa | info@kwaaa.org | +965 24849799 +965 24841662 | +965 51700060
kw_aaa | www.kwaaa.org | +965 24836012

العدد (101)، يوليو ،2024، السنة الحادية والثلاثون
دورية - علمية - متخصصة
تصدر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية - دولة الكويت

July, 2024 - No.(101)
A Specialized Scientific Periodical
Published By Kuwait Association of Accountants & Auditors

المراسلات : > Correspondence:

ترسل باسم رئيس هيئة تحرير مجلة «المحاسبون»
ص. ب: 22472 الصفاة الرمز البريدي 13085
دولة الكويت
برقياً: المراجعة دولة الكويت
فاكس: 00965 24836012
هاتف: 00965 24849799 - 24841662

Should be addressed to: The Editor - in-Cheif Al-Mohasiboon, P.O. Box 22472 Safat - 13085 - State of kuwait, Cable: Al-Murajaa - State of kuwait
Fax: 00965 24836012
Tel.: 00965 24841662 - 24849799

الإعلانات : > Advertisments:

يتفق بشأنها مع إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية
ص. ب: 22472 الصفاة الرمز البريدي 13085
دولة الكويت
برقياً : المراجعة - الكويت
فاكس : 00965 24836012
هاتف: 00965 24849799 - 24841662

Agreements in this regared should be made with the management of kuwaiti Association of Accountants and Auditors P.O. Box 22472 , safat-13085 State of kuwait,
Fax:00965 24836012
Tel.: 00965 24841662 - 24849799

الإشتراكات : > Subscribtions:

دولة الكويت ودول مجلس التعاون:
- 2.5 دينار كويتي لأعضاء الجمعية.
- 5 دنانير كويتية للأفراد.
- 8 دنانير كويتية للمؤسسات.

الدول العربية:
- 10 دنانير كويتية أو ما يعادلها بالعملة المحلية للأفراد.
- 16 دينار كويتي أو ما يعادلها بالعملة المحلية للمؤسسات.

الدول الاجنبية:
- 80 دولار أمريكي للمؤسسات.
- قيمة الإشتراك تشمل أجور البريد وترسل الطلبات باسم رئيس هيئة تحرير مجلة المحاسبون.

Kuwait & GCC Countries:
- 2.5 K.D for KAAA Members.
- 5 K.D for Individuals.
- 8 K.D for Companies.

Arab Countries:
- 10 K.D or the Equivalent in Local Currency for Individuals.

Non Arab
- 80 $ for Companies.

The Subscription fees Include Maile Charges, & Requests Should be Addressed to the Edotor - in- Cheif of Al Muhasiboon Magazine.

سعر النسخة : > Price of one copy:

- أعضاء الجمعية: 500 فلس
- الكويت ودول مجلس التعاون: دينار كويتي واحد أوما يعادله بالعملة المحلية مضافا إليه أجور البريد.
- بقية دول العالم 5 دولارات أمريكية مضافاً إليها أجور البريد.

- 500 Filse for KAAA Members
- Kuwait And GCC countries one K.D or the equivalent in local currency plus airmail charges.
- Other countries:$ 5 plus airmail charges.

المجلة غير ملزمة بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر والمقالات، والآراء المنشورة في المجلة تعبر عن رأي أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي الجمعية

مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

صباح مبارك الجلاوي
Sabah Mubarak Al-Jalawi
رئيس مجلس الإدارة Chairman of the Board

ضاري علي الهاجري
Dhari Ali Al-Hajri
نائب رئيس مجلس الإدارة Vice Chairman of the Board

عبدالله سليمان الكندري
Abdullah Sulaiman Al-Kandari
أمين السر General Secretary

عبدالله مروان العيسى
Abdullah Marawan Al-Aisa
أمين الصندوق Treasurer

فيصل عبد المحسن الطبيخ
Faisal Abdulmohsen Al-Tobaiekh
عضو مجلس الإدارة Board Member

راشد عوض الهطلاني
Rashid Awad Al-Rashidi
عضو مجلس الإدارة Board Member

فهد مطلق العازمي
Fahed Motlaq Al-Azmi
عضو مجلس الإدارة Board Member

عبد الوهاب مشاري الفارس
Abdullwahab Mishari Al-Faris
عضو مجلس الإدارة Board Member

علي بدر الوزان
Ali Bader Al-Wazan
عضو مجلس الإدارة Board Member

الحميضي
شركة
لأعمال الطباعة
AL HUMAIZI PRINTING PRESS Co.
Opt. : (+965) 1823750
Fax : (+965) 24928086
E-mail : sales@alhumaizi.com

جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية
KUWAIT ACCOUNTANTS & AUDITORS ASSOCIATION

جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية
KUWAIT ACCOUNTANTS & AUDITORS ASSOCIATION

"المحاسبين" تهنئ سمو الشيخ / صباح خالد الحمد الصباح (حفظه الله) بتعيينه وليا للعهد

أكد رفض «المحاسبين» دعوات خصخصتها

الجلاوي: دور ريادي وتاريخي للعمل التعاوني في تنمية المجتمع

أكدت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية دعمها الكامل للعمل التعاوني في الكويت ودوره الريادي والتاريخي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ووقوفه الجاد والمتميز في كافة الأزمات التي واجهت الكويت، من الغزو العراقي الغاشم مروراً بالأزمة المالية العالمية وانتهاءً بتداعيات جائحة كورونا.

وفي هذا السياق، شدد رئيس مجلس إدارة الجمعية صباح مبارك الجلاوي الدور الكبير الذي تقوم به الجمعيات التعاونية في حماية الأمن الغذائي وتوفير السلع بأسعار مناسبة في ظل وجود رقابة فاعلة من قبل وزارة الشؤون والحكومة.

وأوضح الجلاوي أن الجمعية ترفض تماماً دعوات تخصيص الجمعيات التعاونية بدعوى وجود الثغرات الرقابية في بعض أوجه العمل التعاوني، مستدركاً بالقول أنه لا يختلف اثنان على أهمية العمل التعاوني في الكويت ، والتي تعد نموذجاً يحتذى به ليس على مستوى الكويت فحسب وإنما على مستوى منطقة الخليج والعالم.

وبين أن من بين الدلائل على نجاح وقوة العمل التعاوني في المجتمع الكويتي، أن مبيعات الجمعيات التعاونية تجاوزت حاجز المليار دينار وفق الأرقام المتاحة ، كما أن سيولتها النقدية تصل في بعض الفترات نحو 400 مليون دينار، لافتاً أن تلك الأرقام تعادلا 1.6 مرة ربحية البنوك و1.2 أرباح 158 شركة مدرجة في 9 أشهر.

وأضاف أن ما يعزز دور العمل التعاوني، قيام الجمعيات التعاونية بإنشاء مشاريع هامة وهي أول من انتهجته سياسة التكويت دعماً للعمالة الوطنية.

وأشار إلى أن دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة من بين الركائز الرئيسية التي تنتهجها الجمعيات التعاونية في عملها والذي ساهم بشكل إيجابي في دعم الكثير من المبادرين الذين عانوا من تداعيات جائحة كورونا.

وأوضح أن الدور الكبير الذي تقوم به الجمعيات التعاونية في خدمة المجتمع في الكثير من المجالات التعليمية والصحية منذ تأسيسها وحتى يومنا هذا من بين جوانب المسؤولية الاجتماعية التي تقوم به الجمعيات التعاونية في خدمة المجتمع.

وأشار الجلاوي أن هناك دور رقابي مالي وإداري تقوم به وزارة الشؤون في كل جمعية تعاونية لضمان شفافية البيانات المالية ومنعاً للتلاعب وحفاظاً على حقوق المساهمين.

وأضاف أن كل جمعية يوجد بها مراقب مالي ومراقب إداري يتم تعيينه من قبل وزارة الشؤون بهدف تحقيق المصداقية والشفافية.

واختتم الجلاوي تصريحه بالتأكيد على الدور المحوري الذي تقوم به الجمعيات التعاونية في خدمة المجتمع وتنمية قدراته في كافة المجالات.

صباح مبارك الجلاوي:

- دور متميز للعمل التعاوني في مواجهة تداعيات جائحة كورونا
- دعم الأمن الغذائي والتكويت استراتيجية ثابتة في عمل الجمعيات التعاونية
- مليار دينار إجمالي مبيعاتها السنوية تعادل أرباح 158 شركة مدرجة
- مراقب مالي ومراقب إداري في كل جمعية تعاونية لتعزيز الشفافية ومنعاً للتلاعب

طالب بوضع خطة زمنية محددة ووضع نسب الإنجاز بهذا الخصوص

العيسي: تطبيق أساس الاستحقاق في البيانات المالية «ضرورة ملحة»

أكد أمين الصندوق وعضو مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية عبد الله العيسى أن الانتقال من الأساس النقدي إلى أساس الاستحقاق في البيانات المالية الحكومية أصبح مطلباً اقتصادياً مهماً جداً ، لافتاً أن الخطوات المرتبطة بالتحول يجب الكشف عنها ووضع خطة زمنية للدولة تبين فيه نسبة الإنجاز بهذا الخصوص.

وبين العيسى ، في بيان صحافي، أن التحول إلى نظام الاستحقاق للبيانات المالية للدولة ضرورة للسلطة التنفيذية كمتخذ قرار وكذلك للقطاع الخاص كمستثمر، لاسيما أن أساس الاستحقاق يعطي معلومات أكثر دقة وواقعية لمستخدمي البينات المالية الحكومية وينعكس إيجاباً على وكالات التصنيف الدولية واستقطاب الاستثمارات الخارجية.

وقال : في الوقت الحالي يتم اتباع الأساس النقدي الذي يجعل من الصعوبة تقييم الأداء الحكومي المالي ومقارنتها بنفس الأحداث للسنوات المالية السابقة ، مما يجعل لكل سنة مالية شكل جديد لمصروفات الدولة وإيراداتها ، حيث أنها لا تعكس الواقع من التزامات وإيرادات مستقبلية متوقعة وتكتفي بالمصروفات النقدية الخاصة التي تم دفعها في السنة نفسها دون أن تراعي الإلتزامات المستقبلية في بياناتها المالية كما يتم تسجيل الإيرادات المحصلة وليس إجمالي الإيرادات المتوقعة خلال السنة.

وأشار إلى أنه من المتوقع انتقال 95% من حكومات العالم إلى نظام الاستحقاق في عام 2030 ، فيما سيتم تطبيق معيار الإفصاح عن الموارد الطبيعية في البيانات المالية في عام 2026 . وأشار العيسى إلى أن أقل دولة من دول الجوار في منطقة الخليج ستقوم بتطبيق أساس الاستحقاق بنسبة تصل إلى 40% على الأقل.

وبين أنه في حال تطبيق أساس الاستحقاق بالدولة ، سوف تكون الأحداث أكثر دقة وشفافية وتسجل العمليات المالية للدولة حال نشوء الحدث بصرف النظر عن تاريخ دفع المصروف او تحصيل الايراد فبالنسبة لمصروفات الدولة تسجل في السنة المالية سواء تم سدادها ام لم يتم، كذلك بالنسبة لإيرادات الدولة تسجل في حال تحصيلها او لم يتم تحصيلها وهنا نستطيع تقييم اداء الدولة ومقارنة الاداء المالي للحكومة مع السنوات السابقة واتخاذ قرارات اقرب للواقع في تخصيص الموازنة الفنية الصحيحة للقطعات المختلفة للدولة.

تطبيق مشروع التحول لن يكون في سنة او سنتين مالم تكن هناك خطة زمنية وتحول جزئي ممنهج من قبل مؤسسات الدولة المختلفة ومدى جاهزية الدولة في التحول، فالطريق الامثل هو تقييم جميع جهات الدولة والتحضير الادوات والانظمة المساندة لتطبيق أساس الاستحقاق بشكل جزئي لحين الوصول إلى الشمولية واستخراج بيانات مالية موحدة لجميع الجهات والبيان المالي المجمع في نهاية المطاف.

وفي سبيل ذلك ، على الجهات المعنية في الدولة البدء في حصر وتقييم جميع أصول الدولة العقارية والأصول غير الملموسة كخطوة أولية ، ثم دارسة آلية حصر الموارد الطبيعية بالدولة والبدء الجزئي في الانتقال من الأساس النقدي إلى أساس الاستحقاق.

عبدالله مروان العيسى:

- 95 من حكومات العالم تطبق أساس الاستحقاق في 2030
- 40 نسبة تطبيق الاستحقاق في أقل دولة من دول الجوار
- أساس الاستحقاق يرفع التصنيف الائتماني ويستقطب الاستثمارات الخارجية

فهم الأمن السيبراني في العصر الرقمي: مراجعة منهجية للأدبيات

إعداد: عمر لاغي الشلال
وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة، الكويت

الدكتور: بدر لاغي الشلال
أستاذ مساعد كلية العلوم الإدارية
الجامعة الدولية للعلوم والتكنولوجيا

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم مراجعة منهجية للأدبيات لفهم الأمن السيبراني في العصر الرقمي. مع استمرار تقدم التكنولوجيا ، يزداد تطور وتواتر التهديدات السيبرانية. لقد أدى العصر الرقمي إلى مشهد تهديدات إلكترونية معقد ومتطور ، يشمل مجموعة واسعة من التهديدات ، بما في ذلك البرامج الضارة والتصيد الاحتيالي وبرامج الفدية والتهديدات المستمرة المتقدمة. تتطور هذه التهديدات باستمرار، وتتطلب نهجا استباقيا وتكيفيا للأمن السيبراني. يزيد الترابط المتزايد للأجهزة والشبكات والأنظمة من التأثير المحتمل للتهديدات السيبرانية. يمكن أن يكون لثغرة أمنية واحدة تأثيرات متتالية عبر مختلف القطاعات ، مما يسلط الضوء على الحاجة إلى استراتيجيات شاملة للأمن السيبراني. لا يزال الخطأ البشري عاملا مهما في انتهاكات الأمن السيبراني ، مما يؤكد على أهمية التعليم والتدريب وتعزيز ثقافة الأمن داخل المنظمات والمجتمع ككل. علاوة على ذلك ، تعمل الحكومات والهيئات الدولية باستمرار على تعزيز لوائح الأمن السيبراني لفرض الامتثال وتشجيع مستوى أعلى من الأمن السيبراني عبر الصناعات. يعد الامتثال لهذه اللوائح أمرا بالغ الأهمية للحفاظ على الثقة وتجنب التداعيات القانونية.

1. مقدمة

مع تزايد اعتمادنا على التكنولوجيا ، تزداد الحاجة إلى حماية أصولنا الرقمية من عدد لا يحصى من التهديدات (De Arroyabe et al. ، 2023). يلعب الأمن السيبراني ، وهو مجال ديناميكي ومتطور باستمرار ، دورا حاسما في حماية الأفراد والمنظمات والدول من الأضرار المحتملة للمشهد الرقمي. يشمل الأمن السيبراني في جوهره الممارسات والتقنيات والعمليات المصممة لحماية أنظمة الكمبيوتر والشبكات والبيانات من الوصول غير المصرح به والهجمات والأضرار. إنه مجال متعدد التخصصات يجمع بين عناصر علوم الكمبيوتر وإدارة المخاطر والقانون لإنشاء دفاع قوي ضد مجموعة متزايدة باستمرار من التهديدات السيبرانية (Alsharida et al. 2023).

جعلت الرقمنة المتزايدة في حياتنا اليومية الأمن السيبراني حجر الزاوية في سلامتنا وخصوصيتنا الجماعية. من المعلومات الشخصية المخزنة على أجهزتنا إلى البنية التحتية الحيوية التي تزود الدول بالطاقة ، يعتمد كل جانب من جوانب المجتمع الحديث تقريبا على أنظمة رقمية آمنة ومرنة. يمكن أن يكون لخرق الأمن السيبراني عواقب بعيدة المدى ، تتراوح من الخسارة المالية وسرقة الهوية إلى تهديدات الأمن القومي (Carley, 2020). بينما نواصل التنقل في تعقيدات العصر الرقمي ، من الضروري اتباع نهج استباقي وشامل للأمن السيبراني. سواء على المستوى الفردي أو التنظيمي ، فإن فهم وتنفيذ تدابير قوية للأمن السيبراني أمر بالغ الأهمية لتعزيز نظام بيئي رقمي آمن ومرن. فقط من خلال الوعي الجماعي والتعلم المستمر والابتكار التكنولوجي يمكننا التخفيف بشكل فعال من المخاطر التي تشكلها التهديدات السيبرانية وضمان مستقبل رقمي أكثر أمانا (Taherdoost 2022).

2. المفاهيم الأساسية

السرية: ضمان أن المعلومات الحساسة لا يمكن الوصول إليها إلا للأفراد أو الأنظمة المصرح لها.

النزاهة: الحفاظ على دقة وموثوقية البيانات من خلال حمايتها من العبث أو التغيير غير المصرح به.

التوفر: ضمان إمكانية الوصول إلى الأنظمة والبيانات وتشغيلها باستمرار، مما يقلل من وقت التوقف عن العمل والاضطرابات.

المصادقة: التحقق من هوية المستخدمين والأنظمة لمنع الوصول غير المصرح به.

التفويض: منح أذونات الوصول المناسبة استنادا إلى الهويات المصادق عليها.

التشفير: تأمين البيانات عن طريق تحويلها إلى رمز لا يمكن فك تشفيره إلا باستخدام المفاتيح المناسبة.

التحديات ومشهد التهديدات المتطور: يشهد مشهد الأمن السيبراني حالة تغير مستمر، حيث أصبحت التهديدات السيبرانية أكثر تطورا وتنوعا. من هجمات برامج الفدية إلى تكتيكات الهندسة الاجتماعية ، يجب على متخصصي الأمن السيبراني البقاء في الطليعة للحماية بشكل فعال من التهديدات الناشئة. إن الطبيعة المترابطة للشبكات العالمية تعني أيضا أن التعاون وتبادل المعلومات أمران حاسمان في تطوير استراتيجيات دفاعية فعالة.

3. التطور التاريخي للأمن السيبراني

يشبه تاريخ الأمن السيبراني رواية مثيرة مع تقلبات مستمرة في الحبكة. بدأ كل شيء في الأيام الأولى للحوسبة عندما اقتصرت المخاوف الأمنية على ضوابط الوصول المادي. مع تقدم التكنولوجيا ، تقدمت التهديدات أيضا. اسمحوا لي أن آخذكم في رحلة قصيرة عبر التطور التاريخي للأمن السيبراني (Dawson, Bacius, Gouveia & Vassilakos, 2021).

خمسينيات القرن العشرين-ستينيات القرن العشرين: فجر أجهزة الكمبيوتر

لم يكن مفهوم الأمن السيبراني موجودا ، لكن أجهزة الكمبيوتر المبكرة واجهت تهديدات مثل السرقة المادية أو التجسس.

سبعينيات القرن العشرين: ولادة القرصنة

عندما أصبحت أجهزة الكمبيوتر أكثر ترابطا ، ظهر المتسللون الأوائل. والجدير بالذكر أن مصطلح «القراصنة» كان أكثر اعتدالا ، في إشارة إلى أولئك الذين استكشفوا حدود الأنظمة.

3. ثمانينيات القرن العشرين: ظهور البرامج الضارة

شهد ‹80s ارتفاع فيروسات الكمبيوتر والبرامج الضارة. كان موريس وورم سيئ السمعة في عام 1988 بمثابة دعوة للاستيقاظ ، حيث سلط الضوء على ضعف الأنظمة المترابطة.

4. تسعينيات القرن العشرين: انفجار الإنترنت

جلبت طفرة الإنترنت فرصا وتحديات جديدة. تكثفت جهود الأمن السيبراني مع تطوير جدران الحماية وبرامج مكافحة الفيروسات.

5. أوائل أواخر القرن العشرين: صعود الجرائم الإلكترونية
أصبحت الجريمة السيبرانية أكثر تنظيما وتطورا. تسببت ديدان Code Red و Nimda سيئة السمعة في إحداث فوضى ، مما يؤكد الحاجة إلى ممارسات أفضل للأمن السيبراني.

6. منتصف أواخر القرن العشرين: التركيز على الامتثال
فرضت الأطر التنظيمية مثل HIPAA و Sarbanes-Oxley ممارسات أفضل لحماية البيانات. كما ظهر معيار أمان بيانات صناعة بطاقات الدفع (PCI DSS).

7. عقد 2010: التهديدات المستمرة المتقدمة (APTs)
سلطت الهجمات الإلكترونية للدول القومية ، مثل Stuxnet ، الضوء على ظهور APTs. أصبح الأمن السيبراني مصدر قلق كبير للحكومات والشركات على حد سواء.

8. الحاضر وما بعده: السحابة وإنترنت الأشياء الذكاء الاصطناعي
يتميز المشهد الحالي بتحديات تأمين البيئات السحابية ، وانتشار أجهزة إنترنت الأشياء (IoT) ، واستخدام الذكاء الاصطناعي (الذكاء الاصطناعي) في الهجمات الإلكترونية والدفاع.

خلال هذا التطور ، انتقل الأمن السيبراني من نهج رد الفعل إلى استراتيجية أكثر استباقية وقائمة على المخاطر. إنها لعبة القط والفأر المستمرة بين المدافعين والمهاجمين ، مع كل تقدم تكنولوجي يفتح إمكانيات وتحديات جديدة (Afenyo and Caesar 2023).

التهديدات السيبرانية الحالية والمحتملة

تستمر التهديدات السيبرانية في التطور وتشكل مخاطر كبيرة على الأفراد والشركات والحكومات والمنظمات في جميع أنحاء العالم. توضح المناقشة التالية التهديدات السيبرانية الحالية والتهديدات السيبرانية المحتملة بناء على الاتجاهات التاريخية والمخاطر المعروفة حتى هذه النقطة.

4.1 التهديدات السيبرانية الحالية

هجمات برامج الفدية: تتضمن هجمات برامج الفدية تشفير بيانات الضحية والمطالبة بفدية لمفاتيح فك التشفير. يهدد ممثلو التهديد بحذف البيانات أو نشرها نهائيا إذا لم يتم دفع الفدية. كانت هجمات برامج الفدية تهديدا منتشرا ومتزايدا ، حيث استهدفت المؤسسات من جميع الأحجام ، بما في ذلك البنية التحتية الحيوية والرعاية الصحية والوكالات الحكومية والمؤسسات التعليمية (Papakonstantinou , 2022). التصيد الاحتيالي والهندسة الاجتماعية: تظل هجمات التصيد الاحتيالي تهديدا سائدا حيث يستخدم مجرمو الإنترنت رسائل البريد الإلكتروني أو الرسائل أو المكالمات الهاتفية الخادعة لخداع الأفراد للكشف عن معلومات حساسة مثل كلمات المرور أو تفاصيل بطاقة الائتمان أو بيانات اعتماد تسجيل الدخول. غالبا ما يتم الجمع بين تقنيات الهندسة الاجتماعية والتصيد الاحتيالي للتلاعب بالأفراد لأداء إجراءات محددة (Almansoori, Al-Emran & Shaalan, 2023).

هجمات سلسلة التوريد: يستهدف المهاجمون سلسلة توريد البرامج لاختراق التطبيقات أو الأنظمة المستخدمة على نطاق واسع. من خلال حقن البرامج الضارة أو نقاط الضعف في عملية تطوير البرامج ، يمكنهم توزيع التحديثات الضارة على المستخدمين المطمئنين (Sebastian, 2023). مآثر يوم الصفر: ثغرات يوم الصفر هي ثغرات أمنية في البرامج غير معروفة للبائع ، وبالتالي لا يتوفر لها تصحيح. يسمح استغلال نقاط الضعف هذه للمهاجمين باختراق الأنظمة والشبكات ، وغالبا ما يكون لذلك عواقب وخيمة (Turk et al. 2022).

التهديدات المستمرة المتقدمة (APTs): APTs هي هجمات

إلكترونية متطورة وطويلة الأجل تنفذها جهات تهديد منظمة وممولة جيدا ، وغالبا ما ترعاها الدولة. تركز APTs على سرقة البيانات الحساسة أو إجراء التجسس أو تعطيل البنية التحتية الحيوية (Wylde et al. 2022). نقاط الضعف في إنترنت الأشياء والتكنولوجيا التشغيلية (OT): أدى انتشار أجهزة إنترنت الأشياء (IoT) والتقارب بين شبكات تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا التشغيلية إلى توسيع سطح الهجوم. توفر أجهزة إنترنت الأشياء والتكنولوجيا التشغيلية غير الآمنة فرصا للمهاجمين لاستغلال نقاط الضعف والحصول على وصول غير مصرح به إلى الأنظمة الحيوية (Hepfer and Powell 2020).

4.2 التهديدات السيبرانية المحتملة

الهجمات التي تعمل بالطاقة الذكاء الاصطناعي: مع تقدم تقنيات الذكاء الاصطناعي (الذكاء الاصطناعي) والتعلم الآلي (ML) ، قد يستفيد منها مجرمو الإنترنت لتعزيز الهجمات والتهرب من الكشف وأتمتة الهجمات المستهدفة (Stobert et al. 2020). نقاط ضعف شبكة 5G: يقدم طرح شبكات 5G تحديات أمنية جديدة ، مثل زيادة سطح الهجوم ، وسرعات البيانات العالية ، ونقاط الضعف المحتملة في بنية الشبكة والبروتوكولات (Garcia-Perez et al. 2023).

تهديدات الحوسبة الكمومية: يمكن للحوسبة الكمومية أن تجعل خوارزميات التشفير الحالية عفا عليها الزمن ، مما يشكل تهديدا كبيرا لخصوصية البيانات وأمانها. ومع ذلك ، من المهم ملاحظة أنه يتم تطوير تقنيات تشفير مقاومة للكم للتخفيف من هذا الخطر (Coenraad et al. 2020). التزييف العميق والوسائط الاصطناعية: يمكن استخدام تقنية التزييف العميق لإنشاء محتوى صوتي وفيديو زائف مقنع ، مما يتيح هجمات الهندسة الاجتماعية وحملات التضليل (Coenraad et al. 2020). الهجمات السيبرانية المادية: مع زيادة دمج التكنولوجيا في البنية التحتية الحيوية (مثل شبكات الطاقة وأنظمة النقل) ، فإن احتمال حدوث هجمات مادية إلكترونية ، حيث تؤثر الاختراقات الرقمية على الأنظمة المادية ، يمثل مصدر قلق متزايد (Jacob Peters and Yang 2020).

للبقاء في صدارة هذه التهديدات ، يجب على المؤسسات والأفراد الحفاظ على تدابير قوية للأمن السيبراني ، بما في ذلك تحديثات البرامج المنتظمة وتدريب الموظفين والمصادقة متعددة العوامل وخطة قوية للاستجابة للحوادث. بالإضافة إلى ذلك ، يعد التعاون بين الصناعة والحكومة والمنظمات الدولية أمرا بالغ الأهمية لمعالجة هذه التهديدات السيبرانية المتطورة والتخفيف من حدتها بشكل فعال (Goupil et al. 2022).

أطر ومعايير الأمن السيبراني

توفر أطر ومعايير الأمن السيبراني إرشادات وأفضل الممارسات والنهج المنظمة لمساعدة المؤسسات على إدارة وتحسين وضع الأمن السيبراني لديها. تهدف هذه الأطر إلى المساعدة في تحديد التهديدات ونقاط الضعف السيبرانية وحمايتها واكتشافها والاستجابة لها والتعافي منها. فيما يلي بعض أطر ومعايير الأمن السيبراني البارزة:

إطار عمل NIST للأمن السيبراني (CSF): تم إنشاؤه بواسطة المعهد الوطني للمعايير والتكنولوجيا (NIST) في الولايات المتحدة ، ويوفر هذا الإطار نهجا قائما على المخاطر لإدارة الأمن السيبراني. ويؤكد على تحديد مخاطر الأمن السيبراني وحمايتها واكتشافها والاستجابة لها والتعافي منها (Awang et al. 2022). ISO / IEC 27001: تحدد هذه المواصفة القياسية الدولية متطلبات نظام إدارة أمن المعلومات (ISMS). يوفر نهجا منظما لإدارة المعلومات الحساسة وضمان الأمان ، بما في ذلك الأشخاص والعمليات والتكنولوجيا (Sleeman Finin and Halem 2021).

ضوابط رابطة الدول المستقلة: يقدم مركز ضوابط أمن الإنترنت (CIS) مجموعة من الإجراءات ذات الأولوية للمؤسسات لتحسين وضع الأمن السيبراني والمرونة ضد التهديدات السيبرانية الشائعة. وهو يركز على ممارسات الأمن السيبراني الأساسية والمتقدمة (الأحمري ودنكان ، 2020). COBIT (أهداف التحكم في المعلومات والتقنيات ذات الصلة): COBIT هو إطار عمل طورته ISACA ، ويوفر إطارا شاملا للحوكمة والإدارة يعمل على مواءمة أهداف تكنولوجيا المعلومات مع أهداف العمل. يساعد المنظمات في الحوكمة الفعالة والتحكم في المعلومات والتكنولوجيا (Burrell 2020).

PCI DSS (معيار أمان بيانات صناعة بطاقات الدفع): PCI DSS هو معيار ينطبق على المؤسسات التي تتعامل مع معلومات حامل البطاقة. يوفر متطلبات لتأمين معاملات بطاقات الدفع وضمان حماية بيانات حامل البطاقة (Alferidah and Jhanjhi، 2020). HIPAA (قانون نقل التأمين الصحي والمساءلة): تضع HIPAA المعيار لحماية بيانات المريض الحساسة. يحدد قواعد الأمان والخصوصية لحماية المعلومات الصحية المحمية الإلكترونية (ePHI) في صناعة الرعاية الصحية (Reeves Calic and Delfabbro 2023). GDPR (اللائحة العامة لحماية البيانات): GDPR هي لائحة للاتحاد الأوروبي تركز على حماية البيانات والخصوصية للأفراد. يفرض متطلبات صارمة على كيفية قيام المؤسسات بجمع البيانات الشخصية ومعالجتها والتعامل معها (Sarker et al. 2020).

أداة تقييم الأمن السيبراني FFIEC: تم تطويرها من قبل المجلس الفيدرالي لفحص المؤسسات المالية (FFIEC) ، وتساعد هذه الأداة المؤسسات المالية في تحديد المخاطر وتقييم استعدادها للأمن السيبراني بناء على المخاطر الكامنة والتحكم في النضج (Nwankpa & Datta ، 2023).

FAIR (التحليل العاملي لمخاطر المعلومات): FAIR هو إطار عمل لفهم وتحليل وقياس مخاطر المعلومات من الناحية المالية. إنه يمكن المؤسسات من اتخاذ قرارات أكثر استنارة لإدارة المخاطر (Sarker et al. 2020). إطار عمل SOC التابع ل AICPA (ضوابط النظام والمؤسسة): يوفر إطار عمل SOC الخاص ب AICPA إرشادات للإبلاغ عن الضوابط في مؤسسات الخدمة ذات الصلة بالأمان والتوافر وسلامة المعالجة والسرية والخصوصية (Nwankpa & Datta 2023).

يجب على المؤسسات اختيار إطار أو معيار للأمن السيبراني بناء على صناعتها المحددة والمتطلبات التنظيمية وملف تعريف المخاطر والاحتياجات التنظيمية. في كثير من الأحيان ، يتم استخدام مزيج من هذه الأطر لتطوير استراتيجية شاملة وفعالة للأمن السيبراني. بالإضافة إلى ذلك ، قد يكون الامتثال لهذه الأطر إلزاميا في بعض الصناعات أو المناطق للوفاء بالالتزامات القانونية والتنظيمية.

الحكومة والأمن السيبراني

تتشابك الحكومة والأمن السيبراني بشكل وثيق ، حيث تلعب الحكومات دورا حاسما في تأمين البنية التحتية الرقمية لدولها والمعلومات الحساسة والفضاء السيبراني بشكل عام. فيما يلي نظرة عامة على العلاقة بين الحكومة والأمن السيبراني ، بما في ذلك أدوارهم ومسؤولياتهم وتحدياتهم واستراتيجياتهم:

الأدوار والمسؤوليات الحكومية في مجال الأمن السيبراني

تضع الحكومات قوانين ولوائح تحكم ممارسات الأمن السيبراني والمعايير والعقوبات على الجرائم الإلكترونية. توجه هذه السياسات المنظمات والأفراد في حماية الأصول الرقمية. حماية الأمن القومي هي الشاغل الرئيسي. تعمل

الحكومات على الدفاع عن البنية التحتية الحيوية والأصول العسكرية والأنظمة الحكومية من التهديدات السيبرانية ، والتي يمكن أن يكون لها آثار خطيرة على سلامة الأمة واستقرارها. من ناحية أخرى ، تسهل الحكومات التعاون وتبادل المعلومات بين مختلف أصحاب المصلحة ، بما في ذلك القطاعين العام والخاص والأوساط الأكاديمية والمنظمات الدولية والدول الأخرى. يعزز هذا التعاون الدفاع الجماعي ضد التهديدات السيبرانية (Singh et al. 2023).

تنشئ الحكومات فرقا للاستجابة لحوادث الأمن السيبراني ووكالات إنفاذ القانون للتحقيق في الحوادث السيبرانية ومقاضاة مجرمي الإنترنت وتقديم المساعدة للكيانات المتضررة. تقوم الحكومات بتثقيف الجمهور حول أفضل ممارسات الأمن السيبراني والتهديدات المحتملة وكيفية البقاء آمنا عبر الإنترنت. وهذا يساعد على خلق سكان متعلمين إلكترونيا يمكنهم المساهمة في الأمن السيبراني الوطني. علاوة على ذلك ، تستثمر الحكومات في البحث والتطوير لتطوير تقنيات وتقنيات واستراتيجيات الأمن السيبراني للبقاء في صدارة التهديدات السيبرانية المتطورة (Lee and Chua 2023).

التحديات في الأمن السيبراني الحكومي

تتطور التهديدات السيبرانية باستمرار وتصبح أكثر تعقيدا ، مما يمثل تحديا للحكومات لمواكبة نواقل وتقنيات الهجوم الجديدة. يعد التمويل الكافي ضروريا لاتخاذ تدابير قوية للأمن السيبراني ، لكن قيود الميزانية يمكن أن تحد من قدرة الحكومة على تنفيذ برامج الأمن السيبراني الفعالة والحفاظ عليها. هناك نقص في المتخصصين المهرة في مجال الأمن السيبراني. تحتاج الحكومات إلى الاستثمار في برامج ومبادرات التدريب لسد فجوة المهارات. غالبا ما تتجاوز التهديدات السيبرانية الحدود ، مما يتطلب التعاون والتنسيق الدوليين. يجب على الحكومات العمل معا لمكافحة التهديدات السيبرانية بشكل فعال. يمثل تحقيق التوازن بين تدابير الأمن السيبراني وحقوق الخصوصية الفردية تحديا. تحتاج الحكومات إلى تحقيق توازن دقيق لحماية خصوصية المواطنين مع تعزيز الأمن السيبراني (Kianpour Kowalski and Øverby، 2021).

استراتيجيات الأمن السيبراني الحكومي الفعال:

الشراكات بين القطاعين العام والخاص: تعزيز التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص لتبادل معلومات التهديدات وأفضل الممارسات والموارد لتعزيز الوضع العام للأمن السيبراني.

تقييمات المخاطر المنتظمة: تقييم وتحديد مخاطر الأمن السيبراني باستمرار لتحديد أولويات الإجراءات وتخصيص الموارد بشكل فعال.

التعليم والتوعية: الاستثمار في حملات التوعية العامة والبرامج التعليمية لتعزيز المعرفة بالأمن السيبراني وتشجيع السلوك المسؤول عبر الإنترنت.

التعاون الدولي: التعاون مع البلدان الأخرى لتبادل المعلومات المتعلقة بالتهديدات، ومواءمة اللوائح، وتنسيق الجهود للتخفيف من التهديدات السيبرانية العالمية.

حوافز الامتثال: توفير حوافز للمؤسسات والأفراد للامتثال للوائح الأمن السيبراني وأفضل الممارسات ، وتشجيع ثقافة الأمن.

الاستثمار في البحث والابتكار: تمويل البحث والابتكار في مجال الأمن السيبراني للبقاء في صدارة التهديدات المتطورة وتعزيز التقدم التكنولوجي.

تعد مشاركة الحكومة في الأمن السيبراني ضرورية لحماية المصالح الوطنية والبنية التحتية الحيوية وبيانات المواطنين. يعد التعاون والتنظيم والتعليم والتعاون الدولي ركائز أساسية في بناء فضاء إلكتروني مرن وآمن.

الاتجاهات المستقبلية في الأمن السيبراني

يمثل التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية الدقيقة في مجال الأمن السيبراني تحديا بسبب الطبيعة المتطورة للتكنولوجيا ومشهد التهديدات سريع التغير. ومع ذلك ، يمكننا مناقشة الاتجاهات المحتملة بناء على الأنماط والتقنيات الناشئة. الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي في الأمن السيبراني: سيستمر الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي في لعب دور حاسم في تحديد التهديدات السيبرانية والتخفيف من حدتها. يمكن لهذه التقنيات تعزيز اكتشاف التهديدات وأتمتة الاستجابات وتحسين الوضع الأمني العام من خلال تحليل كميات كبيرة من البيانات لتحديد الأنماط والحالات الشاذة (Franco Granville and Stiller 2023).

بنية الثقة المعدومة (ZTA): تكتسب بنية الثقة المعدومة زخما ، مع التركيز على التحقق المستمر وعدم الوثوق بأي شيء داخل أو خارج محيط المنظمة. يتعلق الأمر بمصادقة المستخدمين والأجهزة وتفويضها بغض النظر عن موقعهم ، مع التركيز على التحكم الصارم في الوصول وتجزئة البيانات (Offner et al. 2020). التشفير الآمن الكمي: مع احتمال وصول أجهزة الكمبيوتر الكمومية التي يمكنها كسر خوارزميات التشفير الحالية ، هناك تركيز متزايد على تطوير واعتماد خوارزميات تشفير مقاومة للكم أو آمنة كميا لضمان أمان البيانات في عصر ما بعد الكم (Trumbach et al. 2023).

أمن 5G: نظرا لأن شبكات 5G أصبحت أكثر انتشارا ، سيحتاج الأمن السيبراني إلى التكيف مع التحديات ونقاط الضعف الفريدة التي تأتي مع زيادة السرعة والسعة والترابط. سيكون ضمان أمان وخصوصية البيانات المرسلة عبر شبكات 5G أولوية (Wong et al. 2022). أمان حوسبة الحافة: تعمل حوسبة الحافة على تقريب المعالجة من مصادر البيانات ، مما يقلل من زمن الوصول ويحسن الأداء. ومع ذلك ، فإن هذه اللامركزية تقدم مخاوف أمنية ، وستحتاج تدابير الأمن السيبراني إلى التكيف لتأمين البنية التحتية والأجهزة الموزعة على حافة الشبكة (Hong and Furnell 2021).

تحسينات أمان السحابة: سيستمر اعتماد السحابة في الارتفاع ، مما يستلزم التقدم في تقنيات وممارسات الأمان السحابي. يتضمن ذلك آليات مصادقة وتحكم أفضل ، والتشفير ، وتدابير خصوصية البيانات لضمان الاستخدام الآمن للسحابة (Ham, 2021). المصادقة البيومترية والتحليل السلوكي: ستكتسب تقنيات المصادقة البيومترية والتحليل السلوكي قوة جذب كطرق أكثر أمانا للتحقق من الهويات. يمكن أن يشمل ذلك التعرف على بصمات الأصابع ، والتعرف على الوجه ، وديناميكيات ضغط المفاتيح ، وغيرها من الأنماط البيومترية والسلوكية للمصادقة (Formosa, Wilson & Richards, 2021). أمن سلسلة التوريد: سيركز الأمن السيبراني بشكل متزايد على تأمين سلسلة التوريد ، مما يضمن تلبية البائعين والشركاء الخارجيين لمتطلبات أمنية محددة للتخفيف من مخاطر الهجمات من خلال سلسلة التوريد (Rohan et al. ، 2021). الامتثال التنظيمي ومخاوف الخصوصية: سيستمر تطبيق لوائح أكثر صرامة فيما يتعلق بخصوصية البيانات وحمايتها في جميع أنحاء العالم. سيكون الامتثال لهذه اللوائح ، مثل GDPR و CCPA وغيرها ، أولوية للمؤسسات لتجنب العواقب القانونية. مهارات الأمن السيبراني وتنمية القوى العاملة: سيظل الطلب على المتخصصين المهرة في مجال الأمن السيبراني مرتفعا. ستستمر الجهود المبذولة لسد فجوة مهارات الأمن السيبراني ، مع التركيز على برامج التدريب والتعليم لتنمية قوة عاملة مختصة ومتنوعة في مجال الأمن السيبراني (Kavak et al. 2021).

الخاتمة والتوصيات

أدى العصر الرقمي إلى مشهد معقد ومتطور للتهديدات السيبرانية ، يشمل مجموعة واسعة من التهديدات ، بما في ذلك البرامج الضارة والتصيد الاحتيالي وبرامج الفدية والتهديدات المستمرة المتقدمة (APTs). تتطور هذه التهديدات باستمرار ، وتتطلب نهجا استباقيا وتكيفيا للأمن السيبراني. يزيد الترابط المتزايد للأجهزة والشبكات والأنظمة من التأثير المحتمل للتهديدات السيبرانية. يمكن أن يكون لثغرة أمنية واحدة تأثيرات متتالية عبر مختلف القطاعات ، مما يسلط الضوء على الحاجة إلى استراتيجيات شاملة للأمن السيبراني.

لا يزال الخطأ البشري عاملا مهما في انتهاكات الأمن السيبراني ، مما يؤكد على أهمية التعليم والتدريب وتعزيز ثقافة الأمن داخل المنظمات والمجتمع ككل. تعمل الحكومات والهيئات الدولية باستمرار على تعزيز لوائح الأمن السيبراني لفرض الامتثال وتشجيع مستوى أعلى من الأمن السيبراني عبر الصناعات. يعد الامتثال لهذه اللوائح أمرا بالغ الأهمية للحفاظ على الثقة وتجنب التداعيات القانونية. من ناحية أخرى ، توفر التطورات التكنولوجية السريعة ، مثل الذكاء الاصطناعي (الذكاء الاصطناعي) و blockchain وإنترنت الأشياء (IoT) ، فرصا وتحديات. إن الاستفادة من هذه التقنيات لتعزيز الأمن السيبراني مع التخفيف من المخاطر المرتبطة به أمر بالغ الأهمية.

التوصيات:

إجراء تقييمات منتظمة وشاملة للمخاطر لتحديد نقاط الضعف والتهديدات المحتملة.

تطوير استراتيجية شاملة للأمن السيبراني مصممة خصيصا للمخاطر المحددة للمؤسسة والصناعة والبيئة التكنولوجية.

تنفيذ تدريب مستمر على الأمن السيبراني لجميع الموظفين لتعزيز فهمهم للتهديدات السيبرانية وأفضل الممارسات.

تعزيز ثقافة الوعي بالأمن السيبراني والمسؤولية داخل المنظمة.

تنفيذ استراتيجية دفاعية متعددة الطبقات، بما في ذلك جدران الحماية، وأنظمة كشف التسلل، والتشفير، وضوابط الوصول، للتخفيف من المخاطر المحتملة.

تحديث الأنظمة والبرامج وتصحيحها بانتظام لمعالجة نقاط الضعف المعروفة.

تطوير خطة الاستجابة للحوادث واختبارها بانتظام للاستجابة بكفاءة وفعالية للحوادث السيبرانية.

إنشاء آليات قوية للتعافي من الكوارث لتقليل وقت التوقف عن العمل وفقدان البيانات في حالة وقوع هجوم إلكتروني.

تعزيز التعاون بين أصحاب المصلحة في الصناعة والوكالات الحكومية والهيئات الدولية لتبادل معلومات التهديدات وأفضل الممارسات.

تشجيع تبادل المعلومات المتعلقة بالحوادث السيبرانية لتعزيز التأهب والاستجابة الجماعية.

إعطاء الأولوية لخصوصية البيانات وحمايتها ، وضمان الامتثال لقوانين ولوائح حماية البيانات ذات الصلة.

تنفيذ التشفير وضوابط الوصول لحماية المعلومات الحساسة.

المراقبة المستمرة للشبكات والأنظمة بحثا عن التهديدات المحتملة والأنشطة الشاذة.

وأخيرا، تتطلب حماية العصر الرقمي نهجا شاملا واستباقيا، يشمل التكنولوجيا والتعليم والتنظيم والتعاون. من خلال إعطاء الأولوية للأمن السيبراني وتنفيذ هذه التوصيات ، يمكننا العمل بشكل جماعي نحو مشهد رقمي أكثر أمانا ومرونة.

مراجع

Afenyo, M., & Caesar, L. D. (2023). Maritime cybersecurity threats: Gaps and directions for future research. Ocean & Coastal Management, 236, 106493.

Alahmari, A., & Duncan, B. (2020, June). Cybersecurity risk management in small and medium-sized enterprises: A systematic review of recent evidence. In 2020 international conference on cyber situational awareness, data analytics and assessment (CyberSA) (pp. 15-). IEEE.

Alferidah, D. K., & Jhanjhi, N. Z. (2020, October). Cybersecurity impact over bigdata and iot growth. In 2020 International Conference on Computational Intelligence (ICCI) (pp. 103108-). IEEE.

Almansoori, A., Al-Emran, M., & Shaalan, K. (2023). Exploring the Frontiers of Cybersecurity Behavior: A Systematic Review of Studies and Theories. Applied Sciences, 13(9), 5700.

Alsharida, R.A., Al-rimy, B.A.S., Al-Emran, M., & Zainal, A. (2023). A systematic review of multi perspectives on human cybersecurity behavior. Technology in Society, 102258.

Awang, N., Ganthan, A., Samy, L. N., Hassan, N. H., Maarop, N., & Perumal, S. (2022). Implementation of SARIMA algorithm in understanding cybersecurity threats in university network. Journal of Positive School Psychology, 6(3), 84428451-.

Burrell, D. N. (2020). Understanding the talent management intricacies of remote cybersecurity teams in covid-19 induced telework organizational ecosystems. Land Forces Academy Review, 25(3), 232-244.

Carley, K. M. (2020). Social cybersecurity: an emerging science. Computational and mathematical organization theory, 26(4), 365381-.

Coenraad, M., Pellicone, A., Ketelhut, D. J., Cukier, M., Plane, J., & Weintrop, D. (2020). Experiencing cybersecurity one game at a time: A systematic review of cybersecurity digital games. Simulation & Gaming, 51(5), 586611-.

Dawson, M., Bacius, R., Gouveia, L. B., & Vassilakos, A. (2021). Understanding the challenge of cybersecurity in critical infrastructure sectors. Land Forces Academy Review, 26(1), 6975-.

De Arroyabe, I. F., Arranz, C. F., Arroyabe, M. F., & de Arroyabe, J. C. F. (2023). Cybersecurity capabilities and cyber-attacks as drivers of investment in cybersecurity systems: A UK survey for 2018 and 2019. Computers & Security, 124, 102954.

Formosa, P., Wilson, M., & Richards, D. (2021). A principlist framework for cybersecurity ethics. Computers & Security, 109, 102382.

Franco, M. F., Granville, L. Z., & Stiller, B. (2023, May). CyberTEA: a Technical and Economic Approach for Cybersecurity Planning and Investment. In NOMS 2023-2023 IEEE/IFIP Network Operations and Management Symposium (pp. 16-). IEEE.

Garcia-Perez, A., Cegarra-Navarro, J. G., Sallos, M. P., Martinez-Caro, E., & Chinnaswamy, A. (2023). Resilience in healthcare systems: Cyber security and digital transformation. Technovation, 121, 102583.

Goupil, F., Laskov, P., Pekaric, I., Felderer, M., Dürr, A., & Thiesse, F. (2022, July). Towards understanding the skill gap in cybersecurity. In Proceedings of the 27th ACM Conference on on Innovation and Technology in Computer Science Education Vol. 1 (pp. 477483-).

Ham, J. V. D. (2021). Toward a better understanding of "cybersecurity". Digital Threats: Research and Practice, 2(3), 13-.

Hepfer, M., & Powell, T. C. (2020). Make cybersecurity a strategic asset. MIT Sloan Management Review, 62(1), 4045-.

Hong, Y., & Furnell, S. (2021). Understanding cybersecurity behavioral habits: Insights from situational support. Journal of Information Security and Applications, 57, 102710.

Jacob, J., Peters, M., & Yang, T. A. (2020). Interdisciplinary

an overview from machine learning perspective. Journal of Big data, 7, 129-.

Sebastian, G. (2023). A descriptive study on metaverse: Cybersecurity risks, controls, and regulatory framework. International Journal of Security and Privacy in Pervasive Computing (IJSPPC), 15(1), 114-.

Singh, T., Johnston, A. C., D'Arcy, J., & Harms, P. D. (2023). Stress in the cybersecurity profession: a systematic review of related literature and opportunities for future research. Organizational Cybersecurity Journal: Practice, Process and People.

Sleeman, J., Finin, T., & Halem, M. (2021). Understanding cybersecurity threat trends through dynamic topic modeling. Frontiers in big Data, 4, 601529.

Stobert, E., Barrera, D., Homier, V., & Kollek, D. (2020, April). Understanding cybersecurity practices in emergency departments. In Proceedings of the 2020 CHI Conference on Human Factors in Computing Systems (pp. 18-).

Taherdoost, H. (2022). Understanding cybersecurity frameworks and information security standards—a review and comprehensive overview. Electronics, 11(14), 2181.

Trumbach, C. C., Payne, D. M., & Walsh, K. (2023). Cybersecurity in business education: The 'how to'in incorporating education into practice. Industry and Higher Education, 37(1), 3545-.

Turk, Ž., de Soto, B. G., Mantha, B. R., Maciel, A., & Georgescu, A. (2022). A systemic framework for addressing cybersecurity in construction. Automation in Construction, 133, 103988.

Wong, L. W., Lee, V. H., Tan, G. W. H., Ooi, K. B., & Sohal, A. (2022). The role of cybersecurity and policy awareness in shifting employee compliance attitudes: Building supply chain capabilities. International Journal of Information Management, 66, 102520.

Wylde, V., Rawindaran, N., Lawrence, J., Balasubramanian, R., Prakash, E., Jayal, A., ... & Platts, J. (2022). Cybersecurity, data privacy and blockchain: a review. SN Computer Science, 3(2), 127.

cybersecurity: Rethinking the approach and the process. In National Cyber Summit (NCS) Research Track (pp. 6174-). Springer International Publishing.

Kavak, H., Padilla, J. J., Vernon-Bido, D., Diallo, S. Y., Gore, R., & Shetty, S. (2021). Simulation for cybersecurity: state of the art and future directions. Journal of Cybersecurity, 7(1), tyab005.

Kianpour, M., Kowalski, S. J., & Øverby, H. (2021). Systematically understanding cybersecurity economics: A survey. Sustainability, 13(24), 13677.

Lee, C. S., & Chua, Y. T. (2023). The Role of Cybersecurity Knowledge and Awareness in Cybersecurity Intention and Behavior in the United States. Crime & Delinquency, 00111287231180093.

Nwankpa, J. K., & Datta, P. M. (2023). Remote vigilance: The roles of cyber awareness and cybersecurity policies among remote workers. Computers & Security, 130, 103266.

Offner, K. L., Sitnikova, E., Joiner, K., & MacIntyre, C. R. (2020). Towards understanding cybersecurity capability in Australian healthcare organisations: a systematic review of recent trends, threats and mitigation. Intelligence and National Security, 35(4), 556585-.

Papakonstantinou, V. (2022). Cybersecurity as praxis and as a state: The EU law path towards acknowledgement of a new right to cybersecurity?. Computer Law & Security Review, 44, 105653.

Reeves, A., Calic, D., & Delfabbro, P. (2023). "Generic and unusable" 1: Understanding employee perceptions of cybersecurity training and measuring advice fatigue. Computers & Security, 128, 103137.

Rohan, R., Funilkul, S., Pal, D., & Chutimaskul, W. (2021, December). Understanding of human factors in cybersecurity: A systematic literature review. In 2021 International Conference on Computational Performance Evaluation (ComPE) (pp. 133140-). IEEE.

Sarker, I. H., Kayes, A. S. M., Badsha, S., Alqahtani, H., Watters, P., & Ng, A. (2020). Cybersecurity data science:

قانون رقم 122 لسنة 2023 في شان غرفة تجارة وصناعة الكويت

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون رقم (16) لسنة 1960 بإصدار قانون الجزاء والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (17) لسنة 1960 بإصدار قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية والقوانين المعدلة له،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (38) لسنة 1980 بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية والقوانين المعدلة له،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (67) لسنة 1980 بإصدار القانون المدني والقوانين المعدلة له،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (68) لسنة 1980 بإصدار قانون التجارة والقوانين المعدلة له،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (23) لسنة 1990 بشأن قانون تنظيم القضاء والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم 1 لسنة 1993 في شأن حماية الأموال العامة،
- وعلى القانون رقم (11) لسنة 1995 بشأن التحكيم القضائي في المواد المدنية والتجارية، والمعدل القانون رقم (102) لسنة 2013،
- وعلى القانون رقم (56) لسنة 1996 في شأن إصدار قانون الصناعة، والمعدل بالقانون رقم (22) لسنة 2009،
- وعلى القانون رقم (6) لسنة 2010 بشأن العمل في القطاع الأهلي والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (111) لسنة 2013 بشأن تراخيص المحلات التجارية،
- وعلى القانون رقم (1) لسنة 2016 بإصدار قانون الشركات والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم 2 لسنة 2016 في شأن إنشاء هيئة مكافحة الفساد،
- وعلى القانون رقم 49 لسنة 2016 بشأن المناقصات العامة، المعدل بالقانون رقم(74) لسنة 2019،
- وعلى القانون رقم (18) لسنة 2018 بشأن السجل التجاري،
- وعلى القانون رقم (20) لسنة 2019 بإصدار القانون

(النظام) الموحد لمكافحة الغش التجاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية،
- وعلى القانون رقم (71) لسنة 2020 بإصدار قانون الإفلاس،
- وعلى القانون رقم 1 لسنة 2023 بشأن تعارض المصالح،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

الفصل الأول
التعريفات

المادة (1)

يقصد بالكلمات والمصطلحات الآتية - أينما وردت في هذا القانون المعنى المبين قرين كل منها، ما لم يقتض السياق غير ذلك :
- الوزارة المختصة: الوزارة التي يحددها مجلس الوزراء.
- الوزير المختص: الوزير الذي يحدده مجلس الوزراء.
- الغرفة: غرفة تجارة وصناعة الكويت.
- الجمعية العامة: الجمعية العامة للغرفة.
- مجلس الإدارة: مجلس إدارة الغرفة.
- الرئيس: رئيس مجلس إدارة الغرفة.

الفصل الثاني
الغرفة

المادة(2)

الغرفة مؤسسة أهلية لا تهدف إلى تحقيق الربح تتمتع بالشخصية الاعتبارية، وتخضع لإشراف الوزير المختص.

المادة (3)

يكون مقر الغرفة الرئيسي الكويت، ولها إنشاء فروع أو مكاتب داخل الكويت أو خارجها.

المادة (4)

للغرفة حق تملك الأموال المنقولة وغير المنقولة، والقيام بالأعمال والتصرفات القانونية التي تدخل في حدود اختصاصها لتحقيق أهدافها، بما في ذلك حق البيع والشراء والاقتراض والرهن وقبول الهبات والتبرعات المالية والعينية، ويجب أخذ موافقة الوزير المختص والجمعية العامة غير العادية عند بيع أو رهن أو شراء الأموال غير المنقولة.

المادة (5)

مع مراعاة أحكام القانون رقم (1) لسنة 2023 المشار إليه، يحظر على الغرفة القيام بما يلي:
التدخل في السياسة أو المنازعات الدينية أو إثارة العصبيات الطائفية والعنصرية.
قبول الهبات أو التبرعات المقدمة أياً كان شكلها دون الحصول على موافقة مسبقة من الوزير المختص.
أي عمل يتعارض مع أحكام هذا القانون.

المادة (6)

تعمل الغرفة على تحقيق الأهداف التالية:
الدعم الاستشاري للنشاط التجاري والصناعي لمنتسبين الغرفة، والتعاون مع الجهات المختصة في هذا الشأن.
رعاية مصالح منتسبي الغرفة وتقديم الخدمات اللازمة لقيامهم بممارسة أنشطتهم الاقتصادية في حدود هذا القانون والتعبير عن آرائهم وتطلعاتهم وتقديمها إلى الجهات الرسمية.
3 . المساهمة في ترسيخ القواعد والأعراف التجارية.
4 . تعزيز المكانة الاقتصادية للكويت وترسيخ دورها الإقليمي والدولي في التجارة والصناعة.

المادة (7)

تتولى الغرفة المهام والاختصاصات التالية:
1.متى طلب منها ذلك إبداء الرأي الاستشاري في الخطط التنموية والسياسات والبرامج ذات الصلة بتنظيم وتنشيط القطاعات الاقتصادية المختلفة وتقديم الدراسات والمقترحات في الشؤون الاقتصادية.
2.المشاركة في المحافل وتنظيم الزيارات وتبادل الخبرات مع المنظمات والهيئات الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية، والغرف التجارية والصناعية الأجنبية.
3.التنسيق مع الأعضاء والجهات المختصة لتوطيد العلاقات الاقتصادية للدولة.
استقبال الوفود والبعثات التجارية غير الرسمية الزائرة، وابتعاث الوفود التجارية إلى الخارج.
إقامة المعارض التجارية المحلية والدولية أو الاشتراك فيها بالتنسيق مع الجهات المعنية وبعد الحصول على الموافقات اللازمة من الجهات المعنية.
6.عقد المؤتمرات والندوات وحلقات البحث والتدريب داخل الدولة وخارجها أو المساهمة في تنظيمها أو الاشتراك فيها، جمع المعلومات والإحصاءات والأنظمة المتعلقة بالأنشطة التجارية والصناعية المختلفة من المنتسبين الراغبين في المشاركة في تلك الإحصائيات وتحليلها وشرحها ونشرها، وتقديمها لمنتسبي الغرفة وللجهات التي تطلبها.
8.إصدار الأدلة الاستشارية والإحصائية والدراسات والمطبوعات والنشرات المتعلقة بالشؤون الاقتصادية.
9.إنشاء مراكز استشارية لنقل التقنية والتطوير الصناعي

وتحسين الجودة وتنمية القدرات التسويقية وذلك في حدود القوانين واللوائح المعمول بها في الكويت.

إنشاء مراكز وبرامج ومعاهد متخصصة لتقديم خدمات التدريب.

إصدار أو تصديق الشهادات التجارية والصناعية التي تنص القوانين المحلية أو الأجنبية على إصدار أو تصديق الغرفة عليها للمنتسبين وغير المنتسبين للغرفة.

تقديم معلومات عن أسعار البضائع بناءً على طلب الجهات الرسمية.

تقديم النصح والمشورة لأعضائها في كافة المسائل المتعلقة باختصاصها وتزويدهم بالمعلومات المتاحة لحماية حقوقهم وتطوير أعمالهم.

المادة (8)

للغرفة إقامة مركز للتحكيم التجاري والتوفيق تتولى تمويله وإدارته بشكل مباشر أو غير مباشر وفقاً للتشريعات المحلية والقواعد الدولية للتحكيم التجاري.

الفصل الثالث
عضوية الغرفة

المادة (9)

يحق لكل المقيدين في السجل التجاري أو أصحاب التراخيص الصناعية والحرفية الانتساب للغرفة وتحدد اللائحة التنفيذية آلية الانتساب وشروطها وضوابطها.

ولا يجوز أن يكون عدم الانتساب للغرفة، أو عدم إصدار أو تصديق شهادات ومستندات منها، وفق ما ورد بالمادة (31) من هذا القانون وغيرها، سبباً للحرمان من تعاملات أو خدمات حكومية.

المادة (10)

تسجل الغرفة الأشخاص الراغبين في الانتساب إليها سواء من الطبيعيين أو الاعتباريين المرخص لهم بممارسة الأنشطة التجارية والصناعية المختلفة في سجل المهن التي تمسكها وتمنح كل منهم شهادة قيد في سجل المهنة التي يعمل فيها، وعلى الغرفة الرد بقبول أو رفض طلب الانتساب خلال 7 أيام من تاريخ تقديمه ، وفي حال رفض أو عدم الرد خلال المدة السابقة لمقدم الطلب أن يقدم تظلم إلى الوزير خلال مدة 4 1 يوماً وعلى الوزير البت في التظلم خلال 7 أيام وفي حال قر الوزير رفض الطلب لمقدم الطلب رفع دعوى قضائية أمام الدائرة الإدارية خلال 60 يوماً من تاريخ إخطاره أو ثبوت علمه اليقيني ، وينشر كشف سنوي متضمن بيانات المنتسبين ويودع نسخه منه لدى الوزير ولجميع المنتسبين حق الاطلاع عليه والحصول على نسخة منه.

المادة (11)

يفقد المنتسب عضويته في الغرفة في الحالات التالية:

1.إذا فقد الصفة التي أهلته للعضوية.

إذا صدر عليه حكم بات بالإدانة في إحدى جرائم الإفلاس بالتدليس، أو التقصير، أو الغش التجاري أو السرقة أو النصب أو خيانة الأمانة أو التزوير أو استعمال الأوراق المزورة أو جريمة من جرائم المال العام، ويحق لمن رد إليه اعتباره الانتساب إلى الغرفة مجدداً.

3.إذا تخلف عن سداد اشتراكين متتاليين.

وتحدد اللائحة التنفيذية الضوابط اللازمة لتطبيق أحكام هذه المادة وآلية إعادة العضوية.

الفصل الرابع
الجمعية العامة

المادة (12)

تتألف الجمعية العامة من جميع المنتسبين المسددين لاشتراكاتهم السنوية.

ويشترط لممارسة حق الترشح أو الانتخاب لعضوية مجلس الإدارة مضي سنة من تاريخ الانتساب.

المادة (13)

تنعقد الجمعية العامة العادية السنوية بناء على دعوة مجلس الإدارة خلال الثلاثين يوم التالية لانتهاء السنة المالية، وذلك في مقر الغرفة أو المكان الذي يحدده مجلس الإدارة، لاتخاذ قرار في المسائل التالية:

تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الغرفة.

تقرير مراقب الحسابات.

3، الميزانية والحساب الختامي.

اقتراحات الأعضاء المقدمة.

انتخاب أعضاء مجلس الإدارة.

تعيين مراقب حسابات الغرفة، ويجوز للجمعية العامة تفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه.

مشروع ميزانية العام التالي.

المادة (14)

يرأس اجتماع الجمعية العامة رئيس مجلس الإدارة أو نائبه أو من ينتدبه مجلس الإدارة لهذا الغرض أو من تنتخبه الجمعية العامة من الأعضاء ولا يعد الاجتماع صحيحاً إلا بحضور ممثل من الوزارة – بصفته مراقب وبحضور ثلث الذين يحق لهم حضور الجمعية العامة في المرة الأولى وفي

حال تعذر ذلك يؤجل الاجتماع لمدة ساعة بعدها يكون الاجتماع صحيحاً بعدد من حضر من الذين لهم حق حضور الجمعية العامة.

المادة (15)

تنعقد الجمعية العامة غير العادية بناءً على دعوة مجلس الإدارة إذا دعت الحاجة خلال شهر من تقديم الطلب، ويجب دعوتها للانعقاد إذا طلب منه ذلك ثلث الأعضاء الذين يحق لهم حضور الجمعية العامة بشرط أن يكون بناءً على طلب مسبب، وفي حال لم يقم مجلس الإدارة بتوجيه الدعوة للجمعية العامة غير العادية للانعقاد، تتولى الوزارة توجيه الدعوة خلال شهر ويرأس الجمعية العمومية غير العادية في هذه الحالة ممثل من الوزارة وتطبق في شأن نصاب حضور الاجتماع أحكام المادة السابقة.

المادة (16)

تختص الجمعية العامة غير العادية بالنظر في المسائل الآتية:

البت في المسائل التي دعيت إليها.

البت في استقالة رئيس الغرفة، أو الاستقالات المقدمة من أعضاء مجلس الإدارة كلهم أو بعضهم.

عزل أعضاء مجلس الإدارة كلهم أو بعضهم بناءً على طلب مسبب.

وفي حال قبول استقالة مجلس الإدارة أو عزله، تتولى الجمعية العامة غير العادية دعوة الجمعية العادية للانعقاد.

المادة (17)

لا يجوز للجمعية العامة العادية أو غير العادية أن تنظر في مسائل غير مدرجة في جدول الأعمال.

المادة (18)

تبين اللائحة التنفيذية المسائل الإجرائية لدعوة الجمعية العامة العادية وغير العادية بما في ذلك كيفية توجيهها وطريقة الإعلان عنها والمدة بين الدعوة والانعقاد وصحة انعقادها وكيفية الاعتراض على قراراتها، وكافة المسائل المتصلة بها.

الفصل الخامس

مجلس الإدارة

المادة (19)

يكون للغرفة مجلس إدارة منتخب لمدة أربع سنوات عدد أعضائه ثلاثة وعشرون، تنتخبهم الجمعية العامة بالاقتراع السري المباشر ويكون الانتخاب ورقياً ويجوز أن يكون الاقتراع عبر أي وسيلة متطورة أخرى يوفرها الوزير المختص عن طريق الوزارة المختصة بناء على طلب مجلس الإدارة وبعد موافقة الجمعية العمومية وعلى نفقة الغرفة.

ولا يجوز للناخب في الانتخابات العامة لمجلس الإدارة أن يدلي بصوته لأكثر من ستة من المرشحين للعضوية، ولا يجوز أن يدلي بصوته لأكثر من العدد المطلوب انتخابه في الانتخابات التكميلية بما لا يتجاوز ستة من المرشحين.

وتبين اللائحة التنفيذية اختصاصات المجلس ونظام العمل به وشروط وطريقة انتخاب أعضائه ولا يجوز لمجلس إدارة الغرفة أو منتسبيها أو موظفيها الاشتراك في لجان الانتخاب في يوم الانتخاب ويكون الانتخاب تحت إشراف الوزارة وموظفيها بشكل كامل.

ويصدر قرار من الوزير قبل نشر الدعوة لانتخاب مجلس إدارة الغرفة بتشكيل لجنة إدارية لنظر الطعون على انتخاب مجلس إدارة الغرفة برئاسة قاض من المحكمة الكلية وأحد الوكلاء المساعدين في الوزارة وأحد من منتسبي الغرفة من مضى على انتسابه خمس سنوات وتقدم الطعون إليها خلال 4 1 يوماً التالية على إعلان النتيجة وعلى أن تفصل اللجنة في الطعون خلال شهر من انتهاء مدة تقديم الطعون ولكل ذي مصلحة الطعن على قرار اللجنة أمام القضاء في الدائرة الإدارية خلال ستين يوماً من اليوم التالي لصدور القرار.

المادة (20)

يكون اجتماع مجلس الإدارة صحيحاً بحضور أغلبية أعضائه على أن يكون بحضور الرئيس أو نائبه، ويجب أن يجتمع مجلس الإدارة ست مرات على الأقل خلال السنة الواحدة.

وتبين اللائحة التنفيذية آلية حضور وتدوين اجتماعات مجلس الإدارة.

المادة (21)

يمثل الغرفة الرئيس أو من يفوضه أمام القضاء والغير .

المادة (22)

في حال غياب الرئيس تنتقل صلاحياته واختصاصاته إلى نائبه وفي حال غياب الرئيس ونائبه تنتقل صلاحياته واختصاصاته إلى من يفوض لهذا الغرض.

المادة (23)

إذا خلا منصب الرئيس لأي سبب انتقلت صلاحيته لنائبه، وعلى مجلس الإدارة انتخاب رئيس جديد خلال ثلاثين يوماً من تاريخ خلو المنصب، ما لم يكن المتبقي من مدة مجلس الإدارة أقل من ثلاثة أشهر.

المادة (24)

لا يجوز لعضو مجلس الادارة أن يشترك في اجتماعات المجلس أو أي من لجان الغرفة عند النظر في الأمور التي له فيها أو لموكله أو لمن كان هو ولياً له أو وصياً عليه، أو لأقاربه حتى الدرجة الثانية مصلحة مباشرة أو غير مباشرة.

المادة (25)

يشكل مجلس الإدارة لجاناً دائمة أو مؤقتة في المجالات التي يراها ضرورية، وتضم أعضاء من داخل مجلس الإدارة أو خارجه.

المادة (26)

يحق لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة حضور اجتماعات جميع اللجان دون أن يكون له حق التصويت.

الفصل السادس

المكتب التنفيذي

المادة (27)

لمجلس الإدارة أن يشكل - مكتب تنفيذي- يختص بالإشراف على تنفيذ قرارات مجلس الإدارة وعلى شؤون الغرفة المالية والإدارية.

وتحدد اللائحة التنفيذية كيفية اختيار أعضاء المكتب التنفيذي وآلية اختيارهم واختصاصاتهم.

المادة (28)

يعين مجلس الإدارة مديراً عاماً متفرغاً للغرفة من غير أعضاء المجلس بناءً على ترشيح المكتب التنفيذي يتولى رئاسة الجهاز الإداري ويكون مسؤولاً عن تسيير أعمال الغرفة المالية والإدارية، وله حق حضور اجتماعات المجلس والمكتب التنفيذي واللجان والاشتراك في مناقشتها دون أن يكون له حق التصويت على قراراتها.

الفصل السابع

مالية الغرفة

المادة (29)

تبدأ السنة المالية للغرفة في أول شهر يناير من كل عام وتنتهي في نهاية شهر ديسمبر، ويستثنى من ذلك السنة المالية الأولى فتبدأ من تاريخ العمل بهذا القانون وتنتهي في التاريخ المحدد لنهاية السنة المالية التالية.

المادة (30)

لمجلس الإدارة استثمار أموال الغرفة والتصرف في الإيرادات وفقاً للأغراض التي أنشئت من أجلها في هذا القانون وطبقاً للخطة السنوية المعتمدة من قبل الجمعية العامة.

المادة (31)

مع مراعاة أحكام المادة رقم (4) من هذا القانون، تتكون موارد الغرفة من:

مقابل الانتساب للغرفة.

إيرادات إصدار وتصديق الشهادات والمستندات.

إيرادات الخدمات التي تقدمها.

ربع ما تملكه من عقارات وما تتلقاه من الهبات والتبرعات.

عوائد استثمار أموالها.

يستثنى من ذلك عدم جواز الجمع بين الرسوم التي تتحصل عليها الوزارة والرسوم المذكورة فيكون الحق بالتحصيل للوزارة.

المادة (32)

تحدد اللائحة التنفيذية مقابل الانتساب للغرفة والخدمات التي تقدمها وفق أحكام هذا القانون، ويجب على مجلس الإدارة أخذ موافقة الجمعية العامة في حال تعديلها.

ويصدر اللائحة التنفيذية مجلس الإدارة بعد موافقة الوزير المختص.

الفصل الثامن

مراقب الحسابات

المادة (33)

تعين الجمعية العامة العادية مراقباً للحسابات، وعلى مجلس الإدارة تمكينه من فحص دفاتر وحسابات الغرفة وكافة المستندات المتعلقة بماليتها.

المادة (34)

يجوز لمجلس الإدارة في الحالات الاستثنائية أو الطارئة التي لا يباشر فيها مراقب الحسابات مهمته لأي سبب من الأسباب أن يعين من يحل محله على أن يدعو مجلس الإدارة الجمعية العامة غير العادية خلال ثلاثين يوماً لمناقشة الظروف الطارئة أو الاستثنائية.

المادة (35)

لمراقب الحسابات، في كل وقت الحق في الاطلاع على جميع دفاتر الغرفة وسجلاتها ومستنداتها، وفي طلب البيانات التي يرى ضرورة الحصول عليها، وله كذلك أن يدقق في موجودات الغرفة والتزاماتها.

وعليه في حالة عدم تمكينه من استعمال هذه الحقوق إثبات ذلك كتابة في تقرير يقدم إلى مجلس الإدارة ويعرض على الجمعية العامة العادية.

المادة (36)

على مراقب الحسابات أو من ينيبه من المحاسبين الذين اشتركوا معه في أعمال المراجعة، أن يحضر اجتماعات

الجمعية العامة العادية وأن يقدم تقريراً عن البيانات المالية للغرفة، وبيان ما إذا كانت البيانات الواردة في تقرير مجلس الإدارة متفقة مع ما هو وارد في دفاتر الغرفة ومستنداتها وذلك وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

المادة (37)

يلتزم مراقب الحسابات بالمحافظة أثناء وبعد انتهاء عمله بالغرفة على سرية البيانات والمعلومات التي وصلت إليه بحكم عمله ولا يستعمل هذه البيانات والمعلومات في تحقيق منفعة لنفسه أو لغيره، ولا يذيع أي أسرار تتعلق بالغرفة.

وإذا خالف المراقب واجباته المشار إليها في الفقرة السابقة جاز عزله ومطالبته بالتعويض.

الفصل التاسع
الأحكام الانتقالية

المادة (38)

يستمر العمل باللوائح والقواعد والقرارات السارية قبل نفاذ هذا القانون بما لا يتعارض مع أحكامه، وذلك حتى تستبدل أو تلغى.

وتشكل لجنة انتقالية من تاريخ نشر هذا القانون برئاسة الوزير أو من يفوضه وعضوية وكيل وزارة التجارة ومدير عام الهيئة العامة للصناعة وثلاثة من المختصين في المسائل القانونية والمالية والاقتصادية على أن يكون أحدهم مسجلاً في المشاريع الصغيرة والمتوسطة تتولى أعمال مجلس الإدارة لحين انتخاب مجلس إدارة جديد وفقاً لأحكام هذا القانون وتتخذ قراراتها بالأغلبية وفي حال تساوي الأصوات يرجح القرار المصوت عليه من قبل الرئيس.

المادة (39)

تحل الغرفة المنشأة بموجب هذا القانون محل الغرفة القائمة قبل العمل بهذا القانون في كافة الأصول، والحقوق، والالتزامات المادية ،والمعنوية.

المادة (40)

يستمر جميع العاملين في غرفة تجارة الكويت عند تاريخ العمل بهذا القانون في الغرفة المنشأة وفقاً لأحكام هذا القانون بذات الأوضاع الوظيفية والحقوق والواجبات.

المادة (41)

يلغى كل حكم في أي قانون عام أو خاص يتعارض مع هذا القانون.

المادة (42)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون.

أمير الكويت

مشعل الأحمد الجابر الصباح

صدر بقصر السيف في: 13 جمادى الآخرة 1445ه

الموافق : 26 ديسمبر 2023م

الهيئة العامة للغذاء والتغذية

مهام الهيئة

تعمل الهيئة العامة للغذاء والتغذية على وضع سياسة وطنية عامة للغذاء والتغذية تهدف الى سلامة الغذاء وتعزيز تغذية المجتمع من خلال غرس المفاهيم والعادات بين أفراد وفئات المجتمع التي تروج للوصول الى أفضل صحة وسلامة للبدن والعقل والنفس والبيئة، والحد من انتشار أمراض نقص العناصر الغذائية وحماية الصحة العامة بالتنسيق مع الجهات المعنية ومراقبة تطبيق القوانين واللوائح الخاصة بالغذاء والتغذية ومكافحة الغش التجاري في حدود اختصاصات الهيئة.

الـــرؤيـــة:

هيئة رائدة دولياً في مجال سلامة الغذاء وأمنِه وتعزيز تغذية المجتمع

الرسالـــة

ضمان استدامة سلامة الغذاء والأمن الغذائي وتعزيز تغذية المجتمع بتطبيق سياسات ولوائح ونظام رقابي فعّال وفق معايير ومواصفات عالمية وكوادر إدارية وفنية متخصصة وشراكة مجتمعية متكاملة

القيم :

- احترام القوانين واللوائح
- الشفافية والنزاهة.
- المهنية الاحترافية
- التميز
- روح الفريق والعمل الجماعي

أهداف الهيئة

- بناء وتطوير القدرات المؤسسية
- دعم وتنمية الموارد المالية والبشرية
- تفعيل الخدمات المقدمة وتعزيز الشراكة المجتمعية
- تحسين بيئة العمل

استراتيجية الهيئة

حرصت الهيئة منذ انشائها على ضمان سلامة الأغذية المتداولة محليا وتلك المستوردة من الخارج والتأكيد على مطابقة الأغذية للمواصفات القياسية المعتمدة الصادرة عن الهيئات والمنظمات الدولية ذات الصلة حفاظا على صحة وسلامة المستهلك.

كما تحرص الهيئة على العمل على وضع سياسة وطنية عامة للغذاء والتغذية تهدف الى سلامة الغذاء وتعزيز تغذية المجتمع وذلك من خلال غرس المفاهيم والعادات بين أفراد وفئات المجتمع التي تروج للوصول لأفضل صحة وسلامة للبدن والعقل والنفس والبيئة والحد من انتشار أمراض نقص العناصر الغذائية وحماية الصحة العامة بالتنسيق مع الجهات المعنية، ومراقبة تطبيق القوانين واللوائح الخاصة بالغذاء والتغذية ومكافحة الغش التجاري في حدود اختصاصات الهيئة.

كما أن الهيئة ملتزمة ببذل كافة الجهود الممكنة لتحقيق أهداف الهيئة العامة للغذاء والتغذية ورسالتها وتطوير أدائها وتعزيز مكانتها لتصبح هيئة رائدة في مجال الغذاء والتغذية، سائلين المولى عز وجل أن يوفقنا لما فيه مصلحة بلدنا الكويت والمساهمة في رفعتها

تعديلات اللائحة التنفيذية لقانون هيئة أسواق المال 2010/7 التي تخص مراقبي الحسابات

إعداد الأستاذ : يوسف صالح العثمان
الرئيس الفخري لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

أقرت هيئة أسواق المال تعديلات على اللائحة التنفيذية لقانون هيئة اسواق المال رقم 2010/7 والتي تخص مراقبي الحسابات المسجلين بجداول هيئة أسواق المال وتضمنت تلك التعديلات ما يلي :

يجوز لمجلس المفوضين بموجب قرار مسبب إلغاء قيد مراقب الحسابات المسجل لدى الهيئة أو إذا تم شطب أو إلغاء قيده من سجل مراقبي الحسابات لدى وزارة التجارة والصناعة أو إذا صدر ضده حكم نهائي بجريمة مخلة بالشرف أو الأمانة. ويستمر مراقب الحسابات في القيام بمهامه إلى حين مصادقة تقريره السنوي من قبل الجهة المختصة بذلك لدى العميل وفق نظامه القانوني ، ما لم تقرر الهيئة خلاف ذلك.

ضمن المادة (3-6-1) أحكام عامة ، أشارت التعديلات إلى أنه يسري قيد الأشخاص المسجلين في السجلات الخاصة بهم لدى الهيئة ويجوز تجديد القيد أو التسجيل لمدة أو مدد مماثلة بناء على طلب يقدم من الشخص المرخص له حسب الأحوال.

ويستثنى من حكم هذه المادة المناصب واجبة التسجيل.

ونص التعديل الوارد على المادة (3-4-2) أنه مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم 103 لسنة 2019 في شأن مزاولة مهنة مراقبة الحسابات ، يشترط في مراقب الحسابات الراغب في القيد بالسجل المشار إليه في المادة رقم (3-4-1) من هذا الفصل الآتي:

- أن يكون مسجلاً في سجل مراقبي الحسابات المزاولين للمهنة لدى وزارة التجارة والصناعة ويزاول مهام مراقبة الحسابات لمدة 5 سنوات على الأقل من تاريخ قيده في السجل المشار إليه.
- ألا يقل عدد الموظفين العاملين في فرق المراجعة والتدقيق لدى مراقب الحسابات عن 5 موظفين على أن يكون جميع الموظفين العاملين من فرق المراجعة والتدقيق متفرغين للعمل لدى مراقب الحسابات ، ويعتبر مراقب الحسابات موظفاً مهنياً وذلك في حال قيامه بأعمال المراجعة والتدقيق على عميل معين.

- أن يكون كل موظفي فرق المراجعة والتدقيق لدى مراقب الحسابات حاصلين على شهادة البكالوريوس في تخصص المحاسبة من جامعة الكويت أو من إحدى الجامعات أو المعاهد العليا المعادلة داخل دولة الكويت أو خارجها ، وفقاً لما هو مخطط له في عمليات التدقيق المختلفة.

- ألا تقل نسبة الموظفين المهنيين عن الثلث من إجمالي كل فريق يقوم بأعمال المراجعة والتدقيق على عميل معين.

أن يكون كل موظفي فرق المراجعة والتدقيق لدى مراقب الحسابات، مع الالتزام بتطبيق المعيار الدولي لرقابة الجودة ، ومراعاة كفاءة وقدرات فريق العمل، وفقاً لما هو مخطط له في عمليات التدقيق المختلفة.

- ألا تقل عن نسبة الموظفين الكويتيين العاملين في فرق المراجعة والتدقيق لديه عن نسبة 15% عند التقدم بطلب قيد مراقب حسابات في السجل الخاص لدى الهيئة ، على أن يلتزم بالحفاظ على تلك النسبة طوال فترة قيده في السجل.

- يجب أن يكون لدى مراقب الحسابات سياسات وإجراءات المخاطر وضبط الجودة.

- يجب أن يكون لدى مراقب الحسابات خطة واضحة للتدريب والتطوير المهني للموظفين وبما لا يقل عن ثلاثين ساعة سنوياً لأعضاء فريق مراجعة وتدقيق الحسابات على ، على أن يلتزم بتنفيذ خطة التدريب طوال فترة قيده في السجل.

- يجب أن يكون لمراقب الحسابات ميثاق شرف مهني وفق أحدث الممارسات الدولية مثل ميثاق الشرف المهني الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC ويتعين أن يوقع كل موظفي فريق مراجعة وتدقيق الحسابات لديه على ذلك الميثاق ويلتزمون به.

المسؤولية المجتمعية للبنوك الكويتية .. بين الالتزام الرقابي والواجب الوطني

بقلم: أحمد مشاري الفارس
الرئيس الأسبق لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

مقدمة:

أهمية بالغة ومتزايدة للقطاع المصرفي الكويتي في مجال المسؤولية المجتمعية، يحركها مسؤولية وطنية بالأساس في خدمة الوطن والمواطن نحو تحقيق التنمية المجتمعية والحضارية المستدامة، حيث تقوم بدور محوري في القطاعين الصحي والبيئي بالتوازي مع دورها الاقتصادي الذي تقوم به في خدمة بيئة الأعمال بقطاعاتها المختلفة.

كما أن المسؤولية الاجتماعية للبنوك الكويتية ليست مجرد أرقام تدون في حساباتها المالية نهاية كل عام، ولكنها في واقع الأمر تمثل منهج عمل وإلتزام مؤسسي وجزء لا يتجزأ من جهود القطاع المصرفي نحو تعزيز المواطنة والتنمية المستدامة.

وستناول دور البنوك الكويتية في مجال المسؤولية الاجتماعية والتي تنطلق من دورها وحسها الوطني من ناحية والالتزام الرقابي الذي يحرص بنك الكويت المركزي على تطبيقه ومتابعته أولاً بأول.

نطاق المسؤولية الاجتماعية للبنوك المحلية: المسؤولية الاجتماعية للبنوك المحلية تشمل كافة القطاعات وتستهدف تحقيق مردود اجتماعي، حيث أن الأموال التي تنفق تكون بشكل مخطط ولتحقيق أهداف محددة ووفق رؤية شاملة يسعى المجتمع لتحقيقها على المدى الطويل وليست رؤية قصيرة المدى، فالتنوع الذي تتميز به قطاعات المسؤولية الاجتماعية للبنوك المحلية من قطاعات صحية وبيئية ورياضية وتوعوية وغيرها جعلها تتبوأ مكانة رائدة في كافة محافظات الكويت، كما أن البنوك المحلية تقوم بتضمين دورها في مجال المسؤولية الاجتماعية في تقاريرها السنوية التي توزع على مساهميها سنوياً باعتبارها التزام رقابي تفرضه القوانين الصادرة عن بنك الكويت المركزي.

ومنذ نشأتها، تضع البنوك المحلية المسؤولية الاجتماعية ضمن أولوياتها، حيث اعتادت تقدم إسهامات كبيرة في هذا المجال لسنوات طويلة، منها ما تلتزم به وفقاً للقوانين المعمول بها من خلال النسب المستقطعة من صافي أرباحها لصالح مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وبرنامج دعم العمالة الوطنية، ومنها ما تقدمه البنوك من مبادرات وبرامج المسؤولية الاجتماعية الخاصة بكل بنك على حدة أو التي تقدمها بشكل مجمع من خلال مساهمات ورعايات اتحاد مصارف الكويت، وذلك في العديد من الأنشطة والفعاليات الخيرية، الثقافية، العلمية، الصحية، البيئية، الاجتماعية، والرياضية، بحيث أصبحت أسماء البنوك مرتبطة بالأنشطة التي تدعمها.

كما تعكس المسؤولية الاجتماعية للقطاع المصرفي الكويتي إيمانه العميق بأهمية دوره في تحقيق التنمية المستدامة لكافة القطاعات المجتمعية التي أسهم فيها بنصيب وافر وفق القوانين والالتزام الرقابي المنصوص عليه أو مبادراته المتنوعة في كافة المجالات، حيث قامت شراكة بين القطاع المصرفي والحكومة متمثلةً بالوزارات والمؤسسات الحكومية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني من أجل تحقيق التنمية المستدامة في مختلف الجوانب التعليمية والصحية، والاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

-لنكن على دراية- جزء من المسؤولية الاجتماعية: يعد نشر الثقافة المالية والتوعوية المصرفية جزء أساسي من المسؤولية الاجتماعية التي تحرص البنوك المحلية على نشرها والوصول بها إلى معظم الشرائح المجتمعية، حيث تقام تلك الحملة بالتعاون بين بنك الكويت المركزي واتحاد المصارف الكويتية، حيث بلغ عدد المشاهدين لمحتوى البرنامج في 9 شهور حوالي 86 مليون مشاهدة على مواقع التواصل الاجتماعي، بدعم ورعاية البنوك الكويتية.

كما أن حملة لنكن على دراية كانت من بين أهم الوسائل لنشر الثقافة المالية بين جميع أفراد المجتمع، حيث يؤكد بنك الكويت المركزي في تقريره حول الاستقرار المالي أن حملة لنكن على دراية توفر وسيلة فاعلة لتوعية عملاء البنوك بحقوقهم التي يحرص المركزي على حمايتها عبر تعليماته الرقابية للجهاز المصرفي. منوهاً إلى تنوع المواضيع التي شملها البرنامج منذ إطلاقه في عام 2021 والتي من بينها: التوعية بمخاطر عمليات الاحتيال والجرائم الإلكترونية التي تستهدف العملاء بطرق متنوعة، سواء عبر البريد الإلكتروني، أو الرسائل النصية على تطبيقات الهواتف الذكية، أو المكالمات الهاتفية، أو عبر تطبيقات مخصصة لهذا الغرض، حيث تُستخدم تلك الوسائل للحصول على المعلومات المصرفية السرية للعميل مثل رقم حسابه ورقمه السري ورقم OTP وذلك بهدف سرقة الأموال أو سرقة البيانات الشخصية، كما تناول البرنامج التعريف ببعض أشكال غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ويغطي البرنامج كذلك موضوع تشجيع الادخار من ضمن مواده الذي يسلط الضوء على أهمية الادخار وبعض طرق الادخار ووسائله، فضلاً عن مواصلة التوعية بمواضيع البرنامج التي طرحت العام الماضي، وذلك بأسلوب جديد

- المسؤولية الاجتماعية للقطاع المصرفي الكويتي تعكس إيمانه العميق بأهمية دوره في تحقيق التنمية المستدامة لكافة القطاعات المجتمعية
- حملة لنكن على دراية كانت من بين أهم الوسائل لنشر الثقافة المالية بين جميع أفراد المجتمع
- التوعية بمخاطر عمليات الاحتيال والجرائم الإلكترونية التي تستهدف العملاء بطرق متنوعة
- التعريف ببعض أشكال غسل الأموال وتمويل الإرهاب

كما سخرت بنوكاً محلية كافة إمكانياتها ضمن حملة لنكن على دراية لنشر التوعية المصرفية بين الأفراد والعمل على حمايتهم من الاحتيال المالي وزيادة الوعي لدى الجمهور حول مجموعة من المواضيع ذات الصلة بالثقافة المالية والمصرفية.

المسؤولية الاجتماعية مسؤولية وطنية: بجانب الالتزام الرقابي، حرصت البنوك الكويتية على تقديم العديد من المبادرات التي تسهم في تنمية وتطوير المجتمع، حيث تعددت تلك المبادرات وتنوعت بين المساهمات في إعادة إعمار المباركية والتي تبناها بيت التمويل الكويتي «بيتك» الذي حرص على المشاركة في إعادة إعمار أحد أشهر وأهم الأسواق التراثية خليجياً، حيث أعلن البنك عن دعمه لإعمار سوق المباركية، وتم توقيع مذكرة تفاهم مع بلدية الكويت بشأن إعادة إعمار المنطقة المتضررة بحادثة الحريق بسوق المباركية، وجرى التنسيق مع بلدية الكويت وتشكيل فريق إستشاري من المختصين في التراث المعماري والمحافظة عليه وذلك بهدف تنفيذ المشروع بالمستوى المطلوب وحسب المواصفات والتصاميم التراثية التي ترسخ القيمة التاريخية والأثرية لهذا المعلم المهم.

كما قام البنك التجاري، كذلك، بتوقيع عقد مع بلدية الكويت بشأن أعمال تطوير وترميم نفق دروازة العبدالرزاق في قلب العاصمة الكويت، مع اتخاذ كافة الإجراءات القانونية وصياغة الضوابط الفنية الخاصة بالعقد حفاظاً على المال العام ومنعاً لتداخل الاختصاصات، الأمر الذي يجعل من المبادرات الوطنية للبنوك ذات طابع قانوني وفني وضوابط مرعية من قبل بنك الكويت المركزي.

البنوك الكويتية ودورها في مواجهة تداعيات كورونا: كان للبنوك الكويتية دوراً كبيراً في التخفيف من الأزمات العاصفة التي شهدها الاقتصاد العالمي والإقليمي وتأثرت بها دولة الكويت، من تداعيات جائحة كورونا، وأثرت سلباً على اقتصاديات دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومن ضمنها منطقة الخليج والكويت.

ولعل الدور الكبير الذي قامت به البنوك الكويتية في مواجهة تداعيات كورونا ، كان مزيجاً من المسؤولية الاجتماعية والالتزام

الرقابي من قبل بنك الكويت المركزي ، فمنذ اللحظة الأولى لتداعيات الأزمة التزم القطاع المصرفي في حماية بيئة الأعمال الكويتية ووضع قواعد محددة لاستفادة الشركات الكبيرة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة ، حيث أصدر بنك الكويت المركزي على مدار (عام كورونا) 9 تعاميم مختلفة أبرزها توجيه البنوك نحو تقديم التعويض المالي والمعنوي لكل العاملين في القطاع المصرفي خلال فترة الإغلاق وإنشاء صندوق لدعم الجهود الحكومية لمكافحة الجائحة بقيمة 10 ملايين دينار كويتي بما يعادل 33 مليون دولار وبتمويل من البنوك الكويتية فضلاً عن توجيه هذه البنوك نحو المحافظة على نسبة العمالة الوطنية وزيادتها.

كما اتخذ القطاع المصرفي 43 إجراءً لمواجهة تداعيات كورونا على مستوى السياسات النقدية والمالية والإجراءات الرقابية، ولاقت إجراءات وتدابير بنك الكويت المركزي إشادة العديد من المؤسسات المالية الدولية إذ قالت وكالة (فيتش) للتصنيف الائتماني إن الرقابة الحصيفة والصارمة من بنك الكويت المركزي ساهمت في تمتع القطاع المصرفي بمعدلات جيدة لكل من الرسملة والسيولة والربحية.

البنوك الكويتية ودورها في دعم العمالة الوطنية: جزء كبير من المسؤولية الاجتماعية للقطاع المصرفي ما يتعلق بتعزيز دور العمالة الوطنية، حيث ارتفع إجمالي عدد العمالة الوطنية في القطاع المصرفي من 1543 عاملا بنهاية عام 2000 ليصل إلى 10552 عاملا بنهاية الربع الثاني من عام 2022، وبمعدل نمو سنوي متوسط بلغ 9.4 في المئة بنهاية عام 2021.

كما ارتفع إجمالي عدد العمالة الوطنية العاملة في فروع البنوك الأجنبية من 112 عاملا في 2008، إلى 309 بنهاية الربع الثاني من عام 2022، أي بمعدل نمو سنوي متوسط مقداره 8.2 في المئة بنهاية عام 2021، كما ارتفعت نسبة العمالة الوطنية في فروع البنوك الأجنبية من 49.1 في المئة عام 2008 إلى 71.9 في المئة بنهاية الربع الثاني من عام 2022، لتنخفض نسبة العمالة الوافدة فيها من 50.9 في المئة بنهاية عام 2008، إلى 28.1 في المئة بنهاية الربع الثاني من عام 2022.

- دور كبير قامت به البنوك الكويتية في مواجهة تداعيات كورونا ، كان مزيجاً من المسؤولية الاجتماعية والالتزام الرقابي من قبل بنك الكويت المركزي
- لاقت إجراءات وتدابير بنك الكويت المركزي إشادة العديد من المؤسسات المالية الدولية
- أصدر بنك الكويت المركزي على مدار (عام كورونا) 9 تعاميم مختلفة أبرزها توجيه البنوك نحو تقديم التعويض المالي والمعنوي لكل العاملين في القطاع المصرفي
- إنشاء صندوق لدعم الجهود الحكومية لمكافحة الجائحة بقيمة 10 ملايين دينار كويتي بما يعادل 33 مليون دولار وبتمويل من البنوك الكويتية
- جزء كبير من المسؤولية الاجتماعية للقطاع المصرفي ما يتعلق بتعزيز دور العمالة الوطنية
- ارتفع إجمالي عدد العمالة الوطنية في القطاع المصرفي من 1543 عاملا بنهاية عام 2000 ليصل إلى 10552 عاملا بنهاية الربع الثاني من عام 2022

«الشؤون» حصرت 20 جمعية غير فاعلة مجتمعيا

10٪ من جمعيات النفع العام في مرمى الحل والتصفية

أسفرت عملية «الغربلة» التي بدأتها وزارة الشؤون الاجتماعية، ممثلة في إدارة الجمعيات الأهلية، منذ فترة للجمعيات المُشهرة كافة، عن حصر نحو 20 جمعية غير فاعلة مجتمعياً أو ملتزمة باللوائح والضوابط والاشتراطات المنظمة للعمل، ولا تسعى إلى تحقيق الأهداف التي أُشهرت لأجلها، تمثل 10 بالمئة من إجمالي الجمعيات البالغة نحو 202 جمعية. ووفقاً لمصادر «الشؤون» فإن هذه الجمعيات باتت في مرمى الحلّ، لاسيما أن الإدارة المعنية بصدد رفع مذكرات تباعاً بأسمائها إلى وزيرة الشؤون لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة حيالها والمتمثلة في الحل وتصفية أموالها، والتي ستؤول للوزارة بعد تصفيتها، تمهيداً لتحديد الجهة التي ستذهب إليها، موضحة أن الوزارة أنذرت مجالس إدارات هذه الجمعيات 3 مرات متتالية يفصل بين كل منها أسبوعا عمل، غير أنها وللأسف لم تتفاعل وهذه النداءات المتكررة، ما حدا بـ «الشؤون» إلى اتخاذ قراراً بشأنها، لافتة إلى أن عدد هذه الجمعيات كان يقارب الـ 50، غير أن عدداً كبيراً منها استجاب للوزارة وقام بتعديل وضعه ومباشرة القيام ببعض الأنشطة المجتمعية. وأضافت أن «الإدارة المختصّة رفعت أسماء هذه الجمعيات إلى لجنة إشهار وتقييم وحلّ جمعيات النفع العام والمبرّات ودراسة ومراجعة أنظمتها الأساسية لمناقشة مدى جدّيتها وفاعليتها المجتمعية، والتي ارتأت حلّ هذه الجمعيات لمخالفتها الصريحة لنص المادة رقم 27 من القانون 24/ 1962، الصادر بشأن الأندية وجمعيات النفع العام، فضلاً عن عدم قيامها بأيّ أنشطة على أرض الواقع، أو تقديمها خدمات حقيقية للمجتمع منذ سنوات مضت، وعدم تزويدها الوزارة بالموازنة التقديرية أو التقارير المالية

للسنوات الماضية، إضافة إلى إغلاق حساباتها البنكية منذ فترة كبيرة». حالات حلّ الجمعيات وذكرت المصادر، أن بعض هذه الجمعيات لم تقم باستخدام «يوزر» المراسلات الآلية المخصص للدخول إلى النظام الآلي الذي يربط الوزارة بالجمعيات ولو مرة واحدة منذ إشهارها، مما يؤكد عدم فاعليتها أو جديتها، مشيرة إلى أنه بشأن الأموال المودعة في حسابات هذه الجمعيات ستؤول إلى الوزارة بعد تصفيتها، تمهيداً لتحديد الجهة التي ستؤول إليها، وفقاً لما جاء في المادة 25 من النظام الأساسي النموذجي. وكان القانون (24/ 1962) منح وزير الشؤون حق حل الجمعيات في الحالات التالية: تناقصت عضويتها إلى أقل من العدد المنصوص عليه قانوناً، وعجزها عن الوفاء بالتزاماتها المالية، ومخالفتها أحكام القانون أو النظام الأساسي أو القيام بأعمال تخرج من أهدافها، فضلاً عن عدم القيام بأنشطة فاعلة في سبيل تحقيق أغراضها، وإذا اقتضت دواعي المصلحة العامة أو الأهداف الاجتماعية للمجتمع ذلك.

"التجارة": على كافة مراقبين الحسابات المزاولين للمهنة التسجيل في برنامج التعليم المستمر لمراقبي الحسابات لعام 2024

تعلن وزارة التجارة والصناعة لكافة مراقبين الحسابات المزاولين للمهنة على ضرورة التزامهم بخطة التدريب لبرنامج التعليم المستمر لمراقبي الحسابات لعام 2024 المعتمدة من الوزارة بالشراكة مع جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

وأكدت " التجارة " في بيان صار منها اليوم، على انه سيتم إصدار تقرير سنوي بمدى إلتزام مراقبين الحسابات بالآلية المعتمدة واتخاذ الإجراءات بشأن المتخلفين عن البرنامج المهني وذلك تطبيقاً للقانون رقم (103) لسنة 2019 في شأن مزاولة مهنة مراقبة الحسابات ولائحته التنفيذية، وعلى القرار الوزاري رقم (159) لسنة 2023 بشأن تطوير القدرات المهنية لمراقب الحسابات وآلية التأهيل والتدريب المستمر.

وأوضحت " التجارة " في حال استفسار مراقبي الحسابات عن التسجيل بالبرنامج ضرورة التواصل مع جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

وجهة نظر: قلق حول الشفافية

إعداد الدكتور/ بدر الشلال

في خطوة مقلقة، أعلنت وزارة المالية الكويتية، أخيرًا، قرارها بعدم الإفصاح عن البيانات والعمليات والأنشطة للمواطنين، واختارت بدلا من ذلك التعامل بطريقة الـ «سكّاتي». هذا الموقف، الذي يكتنفه الغموض، يتناقض بشكل صارخ مع المعايير العالمية للشفافية والمساءلة، في عصر يرتبط الاستقرار والنمو الاقتصادي بشكل وثيق بالعمل المنفتح، فقد يؤدي موقف الوزارة هذا إلى تقويض الثقة بالاقتصاد الكويتي، ويؤثر على تصنيفات الشفافية العالمية وجذب رأس المال الدولي. تعتمد الصحة الاقتصادية لأي دولة، بشكل كبير، على ثقة المواطنين والمستثمرين، وتعتبر الشفافية حجر الزاوية لهذه الثقة، حيث توفر رؤية واضحة للعمليات الحكومية والسياسات المالية والاستراتيجيات الاقتصادية. وعندما تختار وزارة المالية العمل خلف الأبواب المغلقة، فإن ذلك يلقي بظلال من الشك على نواياها وفعاليتها. وبالنسبة إلى الكويت، وهي دولة تتمتع بثروة نفطية كبيرة، لكنها تواجه تحديات اقتصادية أكبر، فإن الحاجة إلى الشفافية أمر بالغ الأهمية، بسبب تقلبات أسواق النفط العالمية، إلى جانب جهود الحكومة لتنويع الاقتصاد، إذ يستدعي ذلك تواصلاً واضحاً ومفتوحاً بين الوزارة والمواطنين والمستثمرين لفهم خطط الحكومة وإجراءاتها والتعامل مع هذه التحديات بفعالية. يمكن أن يؤدي قرار الوزارة بحجب المعلومات إلى مجموعة من المشكلات الاقتصادية، ويمكن أن يؤدي نقص الشفافية إلى تآكل ثقة المستثمرين، مما

يسبب هروب رأس المال وتقليل الاستثمار الأجنبي المباشر. كما يمكن أن يؤدي إلى عدم الكفاءة والفساد، حيث تعتبر السرية أو الغموض أرضًا خصبة لسوء الإدارة والاحتيال. وفي نهاية المطاف، يمكن أن يعيق ذلك النمو والتطور الاقتصادي، مما يعرقل الجهود الحكومية الرامية إلى تنويع الاقتصاد، بعيدًا عن الاعتماد على النفط. على الصعيد العالمي، تُعتبر الشفافية والإفصاح الجيد من المؤشرات على الصحة الاقتصادية والاستقرار، إذ تؤكد منظمات، مثل الشفافية الدولية والبنك الدولي، أهمية الحوكمة والبيانات المفتوحة، هذه المعايير ليست مجرد مثالية نظرية، إنها إجراءات عملية تؤثر على تصنيفات الائتمان لأي دولة وجاذبيتها للاستثمار وسمعتها الدولية. لقد كانت الكويت تفخر تاريخيًا بجهودها للتحديث والمواءمة مع المعايير الدولية، ومع ذلك، فإن موقف وزارة المالية الحالي يمثّل خطوة كبيرة إلى الوراء، ففي عالم يتم فيه الحكم على الدول بشكل متزايد بمعايير الحوكمه، يمكن أن يؤدي تحرُّك الكويت إلى خفض تصنيفات الشفافية الخاصة بها، وهذا بدوره يؤثر على مكانتها في المجتمع الاقتصادي العالمي، مما يجعلها أقل جاذبية للمستثمرين المحتملين. في عالمنا المترابط اليوم، يُعد جذب رأس المال العالمي أمرًا حيويًا للنمو والتطور الاقتصادي، وتتنافس الدول على خلق بيئات مناسبة للاستثمار، توفر الاستقرار والشفافية والتنظيمات المواتية. بالنسبة إلى الكويت، التي تهدف إلى تنوع إيراداتها وتقليل اعتمادها على إيرادات النفط، فإن جذب رأس المال الدولي أمر ضروري. ومع ذلك، فإن قرار وزارة المالية بتغطية أنشطتها بالسرية يرسل رسالة خاطئة إلى المستثمرين العالميين، إنه يشير إلى عدم الشفافية وبيئة أعمال غير متوقعة. ومن المرجح أن يرى المستثمرون الكويت كوجهة عالية المخاطر، مفضّلين وضع أموالهم في دول موثوقة وذات شفافية أكثر. وللحفاظ على استقرارها الاقتصادي وتعزيزه، يجب على الكويت عكس مسار وزارة المالية الحالي من السرية، إن تبنّي الشفافية ليس مجرد مسألة مبدأ، إنه ضرورة عملية لصحة الاقتصاد ونموه. أولاً، يجب على الوزارة الالتزام بالكشف الدوري والشامل عن بياناتها المالية وعملياتها وسياساتها. يشمل ذلك نشر تقارير مفصلة عن تخصيص الميزانية والإنفاق والاستراتيجيات الاقتصادية. ستبني هذه الشفافية الثقة بين المواطنين والمستثمرين، حيث توفر صورة واضحة عن إدارة الحكومة للاقتصاد. ثانيًا، يجب على الحكومة تنفيذ آليات قوية للمساءلة والإشراف، والتدقيقات المستقلة، والمراجعة الشاملة، والوصول العام إلى المعلومات هي أدوات أساسية لضمان أن تتم أنشطة الوزارة بنزاهة وكفاءة. وسوف تساعد هذه التدابير على منع الفساد وسوء الإدارة، مما يسهم في بيئة اقتصادية أكثر صحة. أخيرًا، يجب على الكويت أن تتماشى مع المعايير العالمية للشفافية والحوكمة، والمشاركة في المبادرات الدولية، مثل شراكة الحكومة المفتوحة، والالتزام بالإرشادات من منظمات مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ستعزز مكانتها العالمية وجاذبيتها للمستثمرين. لا تعد الشفافية والإفصاح اختيارين، بل هما ضرورتان للاستقرار الاقتصادي والنمو والمصداقية الدولية، فمن خلال تبنّي الانفتاح والتماشي مع المعايير العالمية، يمكن للكويت أن تعزز اقتصادًا أكثر قوة وتنوعًا، وتجذب رأس المال العالمي اللازم لازدهارها في المستقبل، ويجب على وزارة المالية أن تقود الطريق نحو كويت أكثر شفافية وازدهارًا.

العطل التقني العالمي كابوس يجب ألا يتكرر

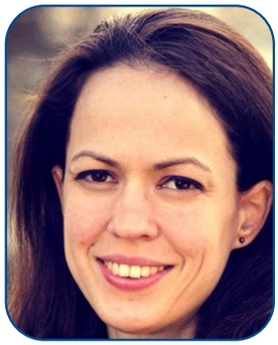

بقلم: بارمي أولسون
كاتب في بلومبرغ متخصص في شؤون التكنولوجيا

الاقتصادية
منصّتك لأخبار الاقتصاد و الأعمال

تعطل أنظمة تكنولوجيا المعلومات في "كراود سترايك" للأمن الإلكتروني هو أحدث مثال لوقائع متكررة على نحو متزايد

أحد أكثر الأشياء إثارة للقلق بشأن التعطل العالمي لأنظمة تكنولوجيا المعلومات الجمعة الماضي، هو مدى تكرار مثل هذه الأحداث المدمرة.

في السنوات القليلة الماضية، أدت أعطال مماثلة في شركات مثل "أمازون دوت كوم" إلى توقف الأنظمة مؤقتاً في جميع أنحاء العالم، وتأتي هذه المشكلة الأخيرة نتيجة لتحديث برمجيات فاشل من شركة الأمن الإلكتروني "كراود سترايك هولدينجز" (CrowdStrikeHoldings)، الذي تسبب ارتباطها بالعميل العملاق "مايكروسوفت" بمشكلات عالمية، مثل الفوضى في المطارات وأسواق الأوراق المالية والمستشفيات، على الرغم من إصلاح الأمر الآن.

هذه المرة كان حجم العطل غير مسبوق. وهذا من شأنه أن يحفز "مايكروسوفت" وغيرها من شركات تكنولوجيا المعلومات على القيام بما هو أكثر من مجرد حلول مؤقتة. ويمكن لواضعي السياسات معالجة الاعتماد العالمي المفرط على 3 فقط من موفري الخدمات السحابية أيضاً. الواقع اليوم يفيد بأن عطلاً واحداً يمكنه أن يضر بملايين الأشخاص في وقت واحد، وهذا ما يجب ألا يكون الوضع السائد.

وثمة توصية لك أيضاً عزيزي القارئ: افعل شيئاً لطيفاً لموظفي تكنولوجيا المعلومات لديك اليوم. أحضر لهم الكعك أو القهوة أو أي مشروب أقوى إذا ظلوا في العمل لوقت متأخر للغاية، لأنهم سيقضون أوقاتاً صعبة، نظراً إلى أن حل مشكلة الإغلاق الجمعة يعد عمليةً بطيئةً ومعقدةً.

يسعى فنيو ومهندسو الشبكات جاهدين لإصلاح "شاشة الموت الزرقاء" التي ظهرت على أجهزة الكمبيوتر التي تعمل بنظام "ويندوز" في جميع أنحاء العالم، ما يجعلها عديمة الفائدة فعلياً. لقد أجبر العطل شركات الطيران على كتابة مواعيد رحلاتها على لوحات بيضاء، وإصدار تذاكر ورقية مكتوبة بخط اليد؛ بل إن إحدى قنوات الأخبار التلفزيونية في بريطانيا توقفت عن البث.

يعود سبب الخلل إلى تحديث برمجيات شركة "فالكون" (Falcon) التي تستخدمها "كراود سترايك"، التي تستهدف للمفارقة منع الضرر الناجم عن الفيروسات والتهديدات الإلكترونية، وتوصف بأنها "جهاز استشعار صغير خفيف الوزن". تعد "فالكون" شركة "مايكروسوفت" عميلاً رئيساً لها، والأهم من ذلك أنها تتمتع بامتياز الوصول إلى أحد أهم مراكز نظام التشغيل "ويندوز"، المعروف باسم "النواة."

هذه فكرة جيدة من الناحية النظرية. فإذا لم يكن لأداة "كراود سترايك" القدرة على هذا الوصول، فيمكن لأي متسلل خبيث تمكن من الوصول إلى نظام التشغيل ببساطة إلغاء تنشيط برنامج مكافحة الفيروسات الخاص بـ"كراود سترايك" وتعطيل كل شيء.

ولكن من الواضح الآن أن هناك جانباً سلبياً للحصول على هذا النوع من الوصول المميز إذا ارتكبت "كراود سترايك" نفسها خطأً. ولهذا السبب ينبغي ألا يقع اللوم على "كراود سترايك" فقط (التي هوت أسهمها بأكثر من 20% في وقت مبكر من صباح الجمعة) ولكن أيضاً على "مايكروسوفت" لأنها لم تصمم نظام تشغيل أكثر مرونة.

ولم يتأثر نظاما تشغيل "أبل" و"لينوكس" (Linux) بالعطل على الإطلاق، وفق ما جاء في مدونة "كراود سترايك" الجمعة. ولا يمنح أي منهما على ما يبدو "فالكون" مثل هذا الوصول المميز إلى نواته، وهو ما يفتقر إلى الحكمة الآن فيما يبدو. ولم تستجب "مايكروسوفت" لطلب التعليق.

لم يكن هذا هجوماً إلكترونياً، وإنما كان نتيجة للتعقيد الشديد لعمليات تكنولوجيا المعلومات السحابية مثل الانقطاعات السابقة. وقد برعت صناعة الأمن الإلكتروني في العقد الماضي في تصوير نفسها حصناً واقياً من جميع أنواع التهديدات المخيفة، ولكن قد يكون أحد الجوانب السلبية هو أن الشركات قد أهملت الإجراءات الأساسية للحفاظ على سلامة وفاعلية وأمن تكنولوجيا المعلومات، حيث أصبحت تلك البنية التحتية أكثر تعقيداً.

الحوافز كل شيء

بقلم: فواز الفواز
مستشار إقتصادي

الاقتصادية
منصّتك لأخبار الاقتصاد و الأعمال

في كل مجتمع، العلاقة بين الناس اقتصاديا تحكمها منظومة الحوافز. للحوافز جانب مادي وجانب معنوي نفسي أحيانا أهم من الجانب المادي. الإنسان يأتي للحياة الاقتصادية بعد 3 مراحل تعبوية من الحياة تشكله قبل دخول معترك الحياة الاقتصادية. الأولى أن التربية التي يتلقاها في البيت والمجتمع تكوّن العنصر الثقافي الاجتماعي الذي يشكل رؤيته للأمور و الأولويات- بمنزلة البرمجة التي تحكمه وتقوده، الثانية ما لديه من قدرات ذهنية وسيطرة على نزعاته وعواطفه الطبيعية التي عادة مصدرها القليل المعروف عن المخ.

الثالثة والأخيرة القدرات المكتسبة منطقيا من التعليم و التجربة. بتعقيد من هذه الدرجة سنظيف تعقيدا آخر يتمثل في التعامل مع الحوافز لتلقي بظلالها المؤثرة في هذه الخلفية المركبة والمعقدة.

تعقيد مهم لأن الحوافز ربما أفضل إشارات اقتصادية تحكم أنماط العلاقات الاقتصادية في الشركات والقطاع العام حتى القطاع غير الربحي.

يقول دوقلاس نورث الفائز بجائزة نوبل للاقتصاد وأحد منظري الاقتصاد المؤسسي: إن الحوافز كل شيء- المقصود أن منظومة الحوافز تعطيك فكرة جيدة عن حالة المجتمع اقتصاديا وتتضمن فرصا لتعديل الكثير من خلال إعادة تشكيل الحوافز لتتماشى مع الأهداف المعلنة للسياسات الاقتصادية، لأن الخلل في العلاقة ينتهي بعدم تحقيق الأهداف، بل يرفع من درجة التظاهر بالشكل على حساب المضمون.

الإشكالية في الحوافز أن هناك جانبا ماديا سهل القياس نسبيا وهناك جانب معنوي ونفسي ليس سهل القياس، لأن مكانه في التصرفات. عملية القياس تصطدم بعقبات عدة منها الكبيرة مثل مدى حصافة الخيارات الاقتصادية لأن الإستراتيجيات والأهداف تنبع من الخيارات، ومنها تعظيم الشأن المالي في الإدارة الاقتصادية على حساب المحركات الاقتصادية، و منها منطقية التراتبية في الأجور في القطاعات العامة وأشباه العامة. والصغيرة مثل وجود القدوة والتعامل معها، ومنها الرسائل في جودة ودقة الاختبارات الوطنية الأكاديمية والمهنية، ومنها الدقة في توظيف الوافد بأغراض الإضافة الاقتصادية المحددة مسبقا. لكل من هذه العقبات الصغيرة والكبيرة تفاصيل فكرية و إجرائية لن ندخل فيها هنا.

ما سبق إطار نظري يصلح لكل الدول والمجتمعات، خاصة تلك التي جعلت من التنمية الاقتصادية هدفا لها. الاستكانة على تعظيم المصلحة من القطاع العام غالبا محاولة تكيّف أكثر منها إسهاما فاعلا، التحدي خاصة في الدول التي تعيش على ريع الموارد الطبيعية. إن استفادة الأجيال لا بد أن تكون متوازنة من ناحية والخلط بين استهلاك الوظيفة العامة والدور الحقيقي في الإنجاز.

أحد أبعاد التحدي في توظيف الحوافز بكفاءة. إن الحوافز الجيدة ضرورية للنمو والإبداع لأن الجميع يكون في حالة تهيء للمنافسة وللبديل، بينما ضرورة التكيّف تدعو إلى الاستقرار و الاستمرار على المعهود الذي أصبح مقبولا، وبالتالي فهناك مماحكة طبيعية مطلوبة. لذلك هناك حاجة دائما لمراجعة هيكل الحوافز في المجتمع.

انسياب الحوافز و تراتبيتها في المجتمع تقود إلى نمو الإنتاجية والاستقرار المعنوي والرضى المجتمعي وتقدير الجدارة وتراكم المعرفة التي تخدم النمو الاقتصادي.

الحوافز الجيدة رابط أساس في التماسك المجتمعي بما تحمل من رسائل موثوقة و أعلى مصداقية من كل الخطابات والوعود بين الإدارة لكل شركة ومؤسسة ومنشأة ومنسوبيها.

1.6 مليار دينار عجز ميزانية الكويت في 2023/2024

أظهر بيان الحساب الختامي للإدارة المالية للدولة للسنة المالية المنتهية في 31 مارس 2024، تسجيل عجز فعلي بقيمة 1.6 مليار دينار مقارنة بفائض بلغ 6.4 مليارات دينار في السنة المالية السابقة 2022 – 2023.

وبلغ إجمالي الإيرادات الفعلية في الميزانية 23.6 مليار دينار بانخفاض 17.9%، بينما بلغت نسبة الإيرادات النفطية نحو 91% من إجمالي الإيرادات مسجلة 21.5 مليار دينار بانخفاض 19.4%، في حين سجلت الإيرادات غير النفطية نحو 2.1 مليار دينار بزيادة 1.3% عن نظيرتها المسجلة في 2022 – 2023 والتي بلغت آنذاك 2.08 مليار دينار.

وشهدت مصروفات ميزانية 2023 – 2024 ارتفاعاً بقيمة 12.7% إلى 25.2 مليار دينار، مقابل 22.4 مليار دينار في ميزانية 2022 – 2023، وتعد تلك المصروفات هي الأعلى خلال السنوات الخمس الأخيرة، كما بلغ متوسط سعر برميل النفط الفعلي 84.36 دولاراً، بمعدل إنتاج يومي بلغ 2.650 مليون برميل، فيما بلغ سعر التعادل اللازم لتحقيق التوازن بين الإيرادات والمصروفات نحو 88.5 دولارا للبرميل.

ووفق تحليل نشرته (القبس) ، استحوذت المرتبات والدعوم على نسبة 81% من إجمالي مصروفات الميزانية، بينما بلغ نصيب الإنفاق الرأسمالي 8% فقط من إجمالي المصروفات، وبلغ إجمالي المصروف على المرتبات وما في حكمها خلال السنة المالية 2023 – 2024 نحو 14.5 مليار دينار، بزيادة 12.1% عن المبالغ المصروفة لنفس البند في 2022 – 2023 والتي كانت فيه 12.9 مليار دينار، بينما بلغ إجمالي مصروفات الدعم الحكومي لعدد من المنتجات والخدمات نحو 5.8 مليارات دينار بزيادة 34% عن ميزانية 2022 – 2023.

وفيما يلي التفاصيل:

إصدارات وزارة المالية بيان الحساب الختامي للإدارة المالية للدولة للسنة المالية المنتهية في 31 مارس 2024، وذلك بعد مناقشته

واعتماده من قبل مجلس الوزراء، والذي انتهى الى تسجيل عجز فعلي بقيمة 1.6 مليار دينار مقارنة بالفائض الفعلي بالحساب الختامي للسنة المالية السابقة2022 – 2023 البالغ 6.4 مليارات دينار.

وبلغ إجمالي الإيرادات الفعلية خلال العام المالي الفائت 23.6 مليار دينار بانخفاض نسبته 17.9% عن السنة الماضية التي سجلت ايرادات بنحو 28.8 مليار دينار، بينما بلغت نسبة الايرادات النفطية نحو 91 % من اجمالي الايرادات بعد ان بلغ إجماليها 21.5 مليار دينار بانخفاض نسبته 19.4% عن السنة الماضية والذي كانت فيه الايرادات النفطية بنحو 26.7 مليار دينار.

وبلغ إجمالي الايرادات غير النفطية نحو 2.1 مليار دينار بزيادة نسبتها 1.35 عن الايرادات المسجلة في عام 2022 / 2023، التي سجلت فيه 2.08 مليار دينار.

وشهدت مصروفات الميزانية ارتفاعاً بقيمة 12.7% الى 25.2 مليار دينار، مقابل مصروفات بقيمة 22.4 مليار دينار في ميزانية عام 2022 / 2023، وتعد تلك المصروفات هي الأعلى خلال السنوات الخمس الاخيرة، كما بلغ متوسط سعر برميل النفط الفعلي 84.36 دولارا، بمعدل إنتاج يومي بلغ 2.650 مليون برميل، فيما بلغ سعر التعادل اللازم لتحقيق التوازن بين الايرادات والمصروفات نحو 88.5 دولارا للبرميل.

أبرز المؤشرات

كشفت المؤشرات الرئيسية في الحساب الختامي للسنة المالية 2023 / 2024 عن عدد من الحقائق أبرزها:

1 – استحوذت المرتبات والدعوم على نسبة 81% من اجمالي مصروفات الموازنة، بينما بلغ نصيب المصروفات الرأسمالية 8% فقط من اجمالي المصروفات.

2 – بلغ إجمالي المصروف على المرتبات وما في حكمها خلال السنة المالية 2023 / 2024 نحو 14.5 مليار دينار بزيادة نسبتها 12.1% عن المبالغ المصروفة لنفس البند في العام السابق (2022 / 2023)، والتي كانت فيه 12.9 مليار دينار.

3 – بلغ اجمالي مصروفات الدعم الحكومي لعدد من المنتجات والخدمات نحو 5.8 مليارات دينار بزيادة 34% عن المبالغ المصروفة للدعوم في ميزانية 2022 / 2023، والتي بلغت فيه 4.3 مليارات دينار.

4 – بلغ الإنفاق الرأسمالي الفعلي في ميزانية السنة المنتهية نحو 2.95 مليار دينار بانخفاض نسبته 1.6% عن مصروفات العام السابق له، الذي سجلت فيه المصروفات الرأسمالية 2.95 مليار دينار.

التوازن المالي

بالنظر الى التطور التاريخي للتوازن المالي الفعلي (الفائض/ العجز) في الميزانية العامة خلال السنوات العشر الاخير تبيّن تحقيق عجز مالي في 8 ميزانيات منها بقيمة 38.95 مليار دينار، بينما حقق عامان ماليان فائضا في الميزانية بقيمة 9.70 مليارات دينار، ليصبح صافي العجز المحقق خلال 10 سنوات نحو 29.25 مليار دينار.

لتلبية احتياجات سوق العمل المتجددة ورسم رؤية استراتيجية حديثة تواكب خطة التنمية للدولة

«المحاسبين» وقعت مذكرة تعاون مع «التطبيقي»

بحضور رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية صباح مبارك الجلاوي ومدير عام الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب د. حسن محمد الفجام، تم توقيع مذكرة تعاون بين الجانبين لتبادل الخبرات المحاسبية وعقد برامج ودورات تدريبية متخصصة لمنتسبي الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب من قبل جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية لتأهيل وتطوير قدرات العاملين في الهيئة. كما حضر توقيع مذكرة التعاون بين الجانبين عضو مجلس الإدارة فهد مطلق الجافور.

وبهذه المناسبة، أوضح رئيس مجلس إدارة الجمعية ان مذكرة التعاون تعكس حرص جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية على التعاون المستمر مع الجهات ذات الصلة بمهنة المحاسبة والمراجعة داخل وخارج الكويت.

ولفت الجلاوي أن مذكرة التعاون الموقعة مع الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب تستهدف إعداد دراسات مشتركة لاحتياجات سوق العمل في كافة التخصصات سواءً من حيث الكم والنوع ومستوى التأهيل والتعاون على رفع مستوى المهارات التي يتطلبها سوق العمل.

وأضاف أن مذكرة التعاون تستهدف تطوير حاضنات الأعمال الخاصة للهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب ورسم رؤية استراتيجية حديثة لمواكبة التنمية والتطوير في مجال السياسات التعليمية والتدريبية.

وبين أن مذكرة التعاون ستسهم في تطوير أداء منتسبي الطرفين، بالإضافة لتقديم برامج تدريبية تلبي احتياجاتهم بها والإسهام في تطوير الأداء.

وأشار إلى اتفاق الطرفان على تبادل المعلومات والخبرات والوثائق والبيانات والتعاون بين الجانبين في الاستشارات المهنية، كما ستقوم الجمعية بطرح دورات تخصصية مهنية لخريجي التطبيقي.

واختتم الجلاوي تصريحه بالتأكيد على استعداد جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية الدائم للتعاون مع كافة الجهات في القطاعين العام والخاص ، بما يحقق استراتيجيتها ويعزز دورها في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

صباح الجلاوي:

- صباح الجلاوي: مذكرة التعاون تعكس روح التعاون المستمر بين الجمعية وكافة الجهات ذات الصلة بمهنة المحاسبة
- إعداد دراسات مشتركة لاحتياجات سوق العمل في كافة التخصصات.
- تطوير حاضنات الأعمال الخاصة في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.
- تبادل المعلومات والخبرات والبيانات والمشاركة والتعاون في عقد المؤتمرات والندوات.
- قيام الجمعية بعقد برامج ودورات تدريبية متخصصة لمنتسبي الهيئة.
- التعاون والمشاركة في الاستشارات المهنية والأعمال ذات الاهتمام المشترك

تنطلق 2 يونيو المقبل وتستمر حتى 12 ديسمبر 2024

«المحاسبين» تنظم برنامج التعليم المستمر لمراقبي الحسابات

بناءً على تعليمات وزارة التجارة والصناعة وحسب نص المادة 10 من اللائحة التنفيذية لقانون مراقبي الحسابات رقم 103 لسنة 2019 ، تنظم جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية برنامج التعليم المستمر لمراقبي الحسابات لعام 2024 ، على فترتين : الأولى تبدأ من 2 يونيو وتنتهي في 18 يوليو 2024 ، فيما تبدأ الفترة الثانية 8 سبتمبر إلى 12 ديسمبر 2024.

4 مراحل تدريبية

وفي هذا السياق ، أشار عضو مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية فهد مطلق الجافور أن الفترة الأولى من برنامج التعليم المستمر تتضمن 4 مراحل تدريبية تتناول 4 موضوعات محددة هي : القوانين والتشريعات ومعيار المراجعة الدولي 240 مسئوليات المراجع ذات العلاقة بالغش عند مراجعة القوائم المالية ومكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب ومعايير المحاسبة الدولية وآخر تحديثاتها ، مضيفاً أن الموضوعات التدريبية الأربعة في الفترة الأولى سوف تنطلق فعالياتها من الثاني في يونيو 2024 وحتى 18 يوليو 2024.

مكافحة غسيل الأموال

وبين الجافور أن الفترة الثانية من برنامج التعليم المستمر لمراقبي الحسابات يتضمن 4 مراحل تدريبية من المرحلة التدريبية الخامسة وحتى المرحلة التدريبية الثامنة ، حيث يتم تناول نفس الموضوعات التي تضمنتها المراحل التدريبية في الفترة الأولى.

ولفت الجافور أن المادة 10 من اللائحة التنفيذية لقانون مراقبي الحسابات 103 لسنة 2019 نصت على - يجب على مراقب الحسابات تطوير قدراته المهنية والحرص على التدريب المستمر وفقاً لدليل بيانات التعليم الدولية التي تصدر من الاتحاد الدولي للمحاسبين وفقاً لأحدث الإصدارات وتنظم الجمعية آلية وكيفية تطوير مراقب الحسابات بعد اعتمادها من الوزارة على أن تقدم للإدارة المختصة تقريراً سنوياً بذلك.

وأوضح أن برنامج التعليم المستمر يترجم ما نصت عليه القرارات الوزارية المنظمة لعمل مراقبي الحسابات وضرورة تأهيلهم وتدريبهم بشكل مستمر وبما يعزز أداءهم ويمكنهم من مواجهة تحديات ومتطلبات بيئة الأعمال.

وبين أن الجمعية لا تألو جهداً في تقديم برامج ودورات تدريبية مهنية على أعلى مستوى وتلبي احتياجات مراقبي الحسابات والتدقيق في مجال المحاسبة والمراجعة.

وكان وزير التجارة والصناعة قد أصدر قراراً وزارياً بشأن تطوير القدرات المهنية لمراقب الحسابات وآلية التأهيل والتدريب المستمر ، حيث نصت المادة الأولى من القرار الوزاري رقم 159 لسنة 2023 بضرورة التزام مراقب الحسابات بتطوير قدراته المهنية، والحرص على التدريب المستمر وفقاً لدليل بيانات التعليم الدولية التي تصدر من الاتحاد الدولي للمحاسبين.

د. فهد الجافور:

- 8 مراحل تدريبية تتضمن 4 برامج متنوعة أهمها مكافحة غسيل الأموال ومعايير المحاسبة الدولية

- البرنامج يتسق مع القرارات والقوانين ذات الصلة بتنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة

- البرنامج يعزز ويطور أداء مراقبي الحسابات ويستهدف مواجهة التحديات والتطلعات

تبدأ من 8 سبتمبر وتنتهي 21 نوفمبر العام الجاري

«المحاسبين» 5 برامج تدريبية متنوعة لموظفي الجهات الحكومية

جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية
KUWAIT ACCOUNTANTS & AUDITORS ASSOCIATION

د. فهد الجافور:

- مساعدة موظفي الجهات الحكومية لصقل قدراتهم في مجال المهنة .
- 15 ساعة تدريبية لكل برنامج ولمدة 5 أيام تتضمن محاور متنوعة وشاملة
- تطبيق وإعداد وتنفيذ الميزانية والرقابة عليها وتنفيذ المشاريع الإنشائية من بين البرامج المقدمة
- منهجية عمل مكاتب التفتيش والتدقيق للجهات الحكومية يستهدف تنمية قدرات ومهارات المشاركين والفنيين بمكاتب التفتيش والتدقيق للقيام بمهامهم الرقابية

في إطار جهودها الرامية لتعزيز التعاون في مجال التدريب بينها وبين الجهات الحكومية ، تدشن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية برامجها التدريبية الموجهة للجهات الحكومية خلال الفترة الممتدة من 8 سبتمبر وحتى 21 نوفمبر 2024 ، حيث تتنوع تلك البرامج لتواكب احتياجات موظفي تلك الجهات في المجالات المختلفة.

وفي هذا السياق ، أشار عضو مجلس إدارة الجمعية د.فهد مطلق الجافور أن إطلاق تلك البرامج يأتي في إطار الدور التوعوي الذي تحرص الجمعية على تطبيقه منذ التأسيس وحتى الآن ، مبيناً أن تلك البرامج تتضمن 5 برامج رئيسية هي : تطبيقات وإعداد وتنفيذ الميزانية والرقابة عليها ومنهجية عمل مكاتب التفتيش والتدقيق للجهات الحكومية وتنفيذ المشاريع الإنشائية والجوانب الفنية والمالية ومهارات التعامل مع الملاحظات والمخالفات التي ترصدها الجهات الرقابية وإجراءات الشراء التي ترصدها الجهات الرقابية وإجراءات الشراء وأساليب التعاقد على ضوء قانون المناقصات العامة.

وبين أن تلك البرامج التدريبية تحتوي على 15 ساعة تدريب لكل برنامج على مدى 5 أيام ، يقدمها محاضرون محترفون من أصحاب الخبرات الكبيرة المكتسبة والتي تراعي دائماً الجوانب الهامة في مجال مزاولة المهنة.

وأضاف الجافور أن كافة البرامج تسعى من خلال محاورها المتنوعة تناول كافة الموضوعات التي تلامس بشكل أساسي احتياجات موظفي الجهات الحكومية كلاً في مجاله ، مضيفاً أن برنامج تطبيقات وإعداد وتنفيذ الميزانية

والرقابة عليها تستهدف رفع كفاءة العاملين في القطاع المالي في الوزارات والإجراءات والإدارات الحكومية على تطبيق قواعد تنفيذ الميزانية.

وأشار إلى أن برنامج منهجية عمل مكاتب التفتيش والتدقيق للجهات الحكومية يستهدف تنمية قدرات ومهارات المشاركين والفنيين بمكاتب التفتيش والتدقيق للقيام بمهامهم الرقابية على أكمل وجه والتعرف على أهم المشاكل والصعوبات التي تواجههم وتفعيل الدور المنوط بمكاتب التفتيش والتعرف على أهم المشاكل والصعوبات التي تواجههم.

ولفت الجافور أن برنامج تنفيذ المشاريع الإنشائية والجوانب الفنية والمالية يستهدف تنمية مهارات تخطيط وتنفيذ المشاريع الإنشائية على الوجه الأكمل وحسب شروط التعاقد وتنمية مهارات المشاركين في فحص وتدقيق المشاريع الإنشائية والرقابة على تنفيذها وتنمية مهارات المشاركين في معرفة الجوانب الفنية والمالية عند الاستلام الابتدائي والمالي للمشاريع الإنشائية.

وتطرق الجافور لأهمية التعامل مع المخالفات التي ترصدها الجهات الرقابية على الجهات الحكومية بالقول أن البرنامج التدريبي مهارات التعامل مع الملاحظات والمخالفات التي ترصدها الجهات الرقابية يستهدف تنمية قدرات العاملين بالجهات المشمولة بالرقابة لكيفية التعامل مع ملاحظات ومخالفات ديوان المحاسبة بكفاءة وفعالية بهدف تحسين أداءها.

أما برنامج إجراءات الشراء وأساليب التعاقد على ضوء قانون المناقصات العامة ، فيستهدف تعريف المشاركين فيه بإجراءات الشراء والتكليف بإجراء أعمال المقاولات والخدمات وأساليب التعاقد على ضوء القانون رقم 49 لسنة 2016 بشأن المناقصات العامة والتعميم رقم 5 لسنة 2016 بشأن الشراء للخدمات العامة.

وأكد الجافور أن البرامج التدريبية التي تطرحها الجمعية على الجهات الحكومية تستهدف في مجملها المساهمة في تطبيق خطط الدولة التنموية ، حيث تم اختيارها بعناية لتسهم في تعزيز قدرات العاملين في الحكومة على تخطي العقبات التي تعرقل أعمالهم وتساعدهم في تسيير أعمالهم بدقة واتقان.

الاقتصاد والمحاسبة .. الأزمة والتلازم

بين الاقتصاد والمحاسبة علاقة نسب تحولت إلى صراع، فقد ولدت المحاسبة في أواخر القرن الخامس عشر الميلادي على يد باتشيلو، الراهب الإيطالي الشهير، وولد الاقتصاد في القرن الثامن عشر أي بعدها بثلاثة قرون على يد الفيلسوف الاسكتلندي آدم سميث.

ووفق تحليل أجرته جريدة «الإقتصادية» أشارت فيه إلى أنه في ذلك الزمن البعيد ولدت المحاسبة وولد الاقتصاد خاليين من المنطق الرياضي وكان عليهما العيش بتوافق وانسجام حتى بزوغ فجر القرن العشرين وصياغة المنطق الرياضي على أيدي علماء حلقة فيينا، ذلك المنطق الجديد شغل الاقتصاديين فطوروا أدواتهم ليدخل الاقتصاد عالم العلم وأصبح المشتغلون فيه علماء، بينما تأخرت المحاسبة عن ركب ذلك التطور بنحو نصف قرن حتى أصلح مجموعة من العلماء الأمريكيين ذلك التأخير "جزئيا"، لكن تلك الفجوة العلمية بين الطرفين استمرت في الاتساع منذ ذلك الحين، وكلما استطاع أحدهما تطوير أدواته خلق صراعا يؤدي إلى أزمات مالية، ولم تكن الأزمة المالية العالمية الحالية بأولها ولن تكون آخرها.

عندما تحدث آدم سميث عن الثروة في كتابه الشهير "ثروة الأمم" غردت المحاسبة بتلك الأنشودة في قائمتها الشهيرة "الميزانية أو المركز المالي"، وعندما فصل الشأن في مشكلتي الدخل والتوزيع رسمت المحاسبة حساب الأرباح والخسائر الذي تحول فيما بعد إلى قائمة الدخل. وإذا كان الدخل عند الاقتصاديين هو ما يمكن استهلاكه مع بقاء الثروة على حالها فقد استجابت المحاسبة لهذه اللغة بقاعدة المحافظة على رأس المال (الثروة) وفصلت بين المالك والمشروع، وطورت مفهوم التخصيص وطرق الإهلاك.

وبعد أن تحدث الاقتصاد عن توزيع الدخل على عناصر الإنتاج رسمت المحاسبة قائمة الدخل لتعكس جوهر التوزيع للإيرادات وفق قاعدة المقابلة (أي توزع الإيرادات لتغطية المصروفات التي ساهمت فيها فقط)، وكلما زادت عملية إنتاج الإيرادات تعقيدا زادت المحاسبة جهدها في تصنيفها والإفصاح عنها.

كان الاقتصاد ولا يزال قضية قرار توزيع الموارد المحدودة على المختار من الاحتياجات المتعددة، والمحاسبة قضية دعم ذلك القرار بمعلومات مالية. فالمحاسبة تترجم الموارد والاحتياجات ونتائج التوزيع إلى لغة مالية "محايدة" وتعكسها في موازنات وميزانيات وقوائم مالية أخرى. وكأن الاقتصاد صندوق المعالجة في الحاسب الآلي بينما المحاسبة شاشة ذلك الصندوق، فلا يمكن معرفة ما يدور في داخل الصندوق إلا من خلال النظر في شاشاته. لقد مكنت المحاسبة علماء الاقتصاد من فهم كيف تعمل وتتفاعل نظرياتهم الاقتصادية وكيف يمكن إعادة تخصيص الموارد مرة أخرى، لكن القرن العشرين جاء حاسما لذلك التعاون ووضع حدا له عندما انهارت الأسواق المالية في نهاية الربع الأول منه، وانهارت أسهم الشركات ودخل العالم في كساد طويل. في تلك الفترة جاء السؤال الخطير هل يمكن لبيانات المحاسبة أن تضلل متخذ القرار الاقتصادي (هل يمكن للشاشة أن تقدم معلومات مغلوطة لما يدور في قلب الحاسب الآلي)؟ كانت المحاسبة محايدة في تقدم بياناتها المالية التاريخية (عن قرارات تخصيص الموارد) ولم تكن تستطيع أن تسهم بأي دور في تقديم تفسير منطقي لسلوك تلك البيانات.

بعد ذلك التاريخ تغير علم الاقتصاد وبمساهمة كبيرة من الاقتصاد الرياضي، فتجزأ إلى كلي وجزئي، وبدأ العالم يواجه مشكلة التضخم الجديدة. تأخرت المحاسبة مرة أخرى في اللحاق بركب التغيير وظلت تعاني فجوة علمية مع تأخرها في تطبيق فلسفة تجريبية حقيقية وظلت تقدم بيانات تاريخية تركت معالجتها للاقتصاديين الذين عليهم إعادة ترتيب وتصنيف ومعالجة هذه البيانات من أجل بناء نماذجهم الرياضية للتنبؤ بحركة الأسعار والسلع والأسهم، وازدادت الأزمة شدة والصراع شراسة مع اتهام المحاسبة في أعز ما تزهو به، قائمة الدخل، فالدخل المحاسبي (وفقا لحسابات المحاسبين وتوزيعاتهم) أصبح قاصرا عن عكس المفهوم الاقتصادي المقابل له (فائض الثروة) وذلك مع انتشار ظاهرة التضخم وظهور مفاهيم تكلفة الفرصة البديلة. وباختصار أصبحت المحاسبة تتحدث بلغة قديمة لم يعد يفهمها الاقتصاديون. ومما زاد الطين بلة ظهور عدد من الفضائح المالية تثير الشك في حيادية المعلومات المحاسبية.

استطاعت المحاسبة استعادة شيء من بريقها مع ظهور دراسات جادة لتطوير نظرية محاسبية أكثر عمقا وتعتمد المنهج العلمي التجريبي، كما ظهرت المؤسسات المهنية التي فرضت قيودا أكثر صرامة على عملية إعداد التقارير المالية والإفصاح للعموم عنها، وقد استطاعت هذه المؤسسات أن تحقق بعضا من الجدارة في مجابهة الهجوم الضاري لعلماء الاقتصاد وخاصة فيما يتعلق بتغيير مفهوم البيانات التاريخية ودعواتهم المستعرة لتبني مفاهيم قيمة السوق، وقد حققت المحاسبة ذلك الفتح والتقارب مع ظهور مفهوم القيمة العادلة، ذلك المفهوم الذي تسبب تطبيقه الصارم في فضح هشاشة النماذج الاقتصادية على شاشة المحاسبة فانهارت الأسواق وعادت الأزمة المالية العالمية.

فإذا كان الاقتصاد قضية قرار فإن المحاسبة قضية دعم القرار، وإذا كان للاقتصاد منطق فإن للمحاسبة تجربة، وإذا كنت تريد إنجاب العلم التجريبي في عالم المال والأعمال فلا بد أن تزوج منطق الاقتصاد بتجربة المحاسبة.

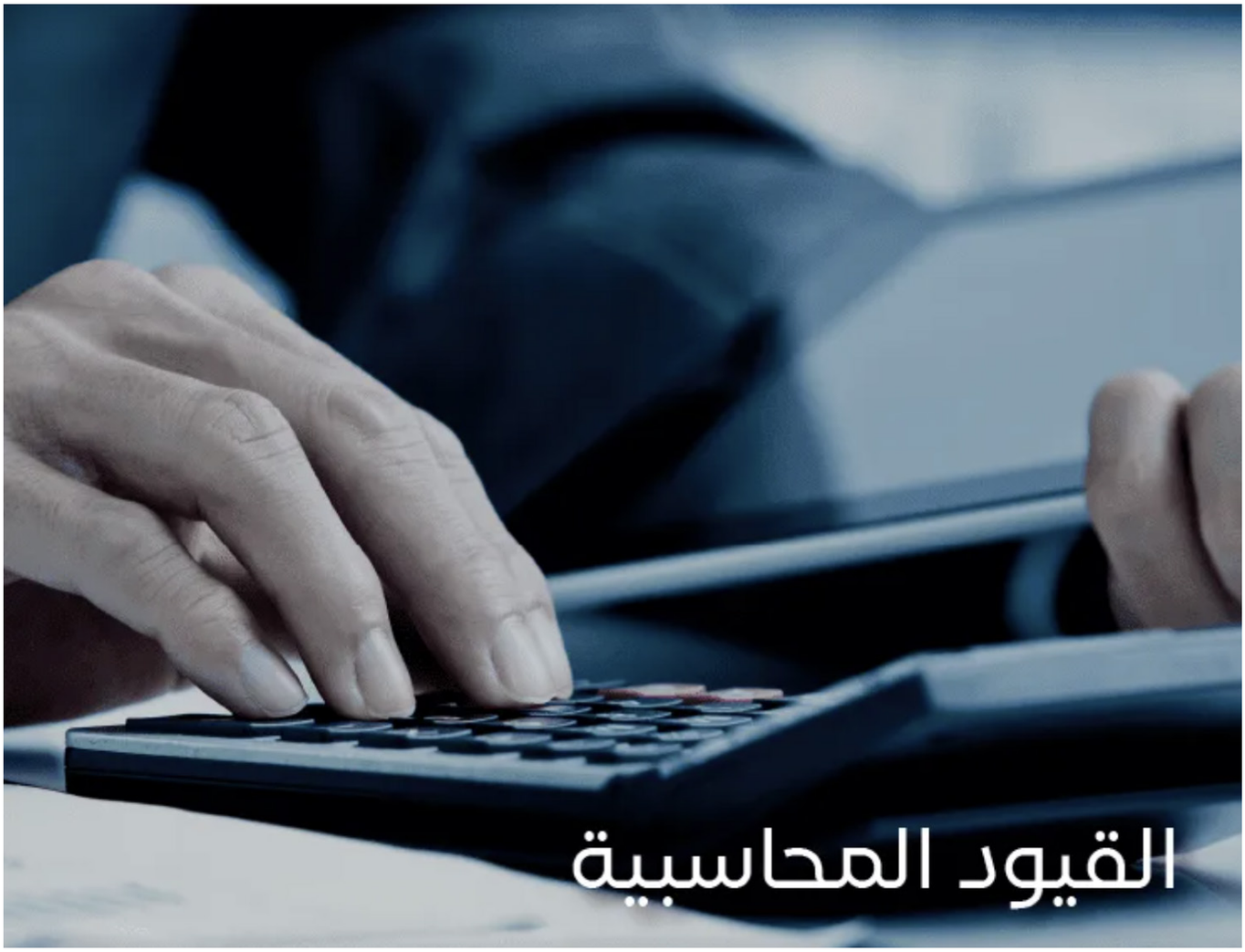

تعد القيود المحاسبية جزءًا لا يتجزأ من النظام المحاسبي، إذ تحدد قواعد وإجراءات التقارير المالية للشركات، ومع ذلك، فإن هذه القيود قد تصبح أحيانًا عقبة أمام الشركات، وتقيّد قدرتها على تحقيق النمو والابتكار، ومن بين القيود المحاسبية الشائعة: يمكن ذكر القواعد المحاسبية التقليدية التي تعتمد على المبادئ المحاسبية العامة، والتي تتطلب تطبيق قواعد صارمة للتسجيل والتقارير المالية، والجدير بالذكر أن هذه القواعد قد تكون مفيدة للحفاظ على التدقيق والشفافية، ولكنها في بعض الأحيان تعد عائقًا للشركات الناشئة والمبتكرة التي تحتاج إلى مرونة أكبر في تسجيل، وتقديم تقارير عن أنشطتها المالية؛ لذا هنا يجيء دور برنامج قيود الذي سيبسّط لك الصعوبات، ويحقق لك ما ترنو إليه.

ما هي القيود المحاسبية؟

إذا كنت تتساءل: ما هي القيود في المحاسبة؟ فهي تلعب دورًا حيويًا في تنظيم وتوثيق العمليات المالية والاقتصادية التي تحدث في المنشأة، وتهدف إلى ضمان دقة وموثوقية المعلومات المالية التي تسجل في سجلات المحاسبة.

أنواع القيود المحاسبية

تستخدم القيود المحاسبية لتسجيل الأحداث المالية في سجلات المحاسبة للشركات والمؤسسات، وتهدف إلى ضمان التدقيق والتوازن في المعلومات المالية، ومن أنواع هذه القيود ما يلي:

قيد اليومية

يعد قيد اليومية أبسط نوع من القيود المحاسبية، إذ يسجل المعاملات المالية اليومية بشكل فردي، فعلى سبيل المثال: عند شراء الشركة للمواد الخام؛ سيُسجل قيد يعكس زيادة في المواد الخام، ونقصان في النقد.

القيد البسيط

يستخدم القيد البسيط لتسجيل المعاملات المالية التي تؤثر على حساب واحد فقط في الدفتر اليومي، فعلى سبيل المثال: عند تسجيل إيرادات المبيعات النقدية؛ يُستخدم حينها قيد بسيط لزيادة حساب النقد، وتسجيل الإيرادات.

القيد العكسي

يعد القيد العكسي أحد أنواع القيود المحاسبية، والذي يستخدم لتصحيح الأخطاء المحاسبية التي اكتُشفت بعد إغلاق دفاتر الحسابات، إذ يسجل القيد العكسي بمبلغ يعكس تأثير الخطأ، ويضمن توازن المعلومات المالية.

القيد المركب

هو أحد أنواع القيود المحاسبية والتي تستخدم لتسجيل المعاملات المالية التي تؤثر على حسابين أو أكثر في الدفتر اليومي، فعلى سبيل المثال: عند شراء الشركة للمواد الخام بالائتمان؛ يستخدم حينها قيد مركب لزيادة حساب المواد الخام، وزيادة حساب الدائنون، ومن أمثلة هذا النوع من القيود ما يلي:

قيد الإقفال

يستخدم قيد الإقفال في نهاية الفترة المحاسبية لإغلاق الحسابات المؤقتة، وتحويل الأرصدة إلى حساب الإقفال، والجدير بالذكر أن قيد إقفال المصروفات يسجل لنقل المصروفات المؤقتة إلى حساب الإقفال، وذلك كما يظهر في الجدول التالي:

القيد الافتتاحي

يعد القيد الافتتاحي أحد أنواع القيود المحاسبية، ويستخدم في بداية الفترة المحاسبية لتسجيل الأرصدة الافتتاحية للحسابات المالية، وإنشاء توازن بداية المدة المحاسبية، ويظهر شكله كالتالي:

قيد التسوية

يستخدم قيد التسوية لتعديل الأرصدة المالية، وتحقيق التوازن في نهاية الفترة المحاسبية، ومن أمثلتها:

تسوية الإيرادات المستحقة

هي عملية مهمة في المحاسبة تهدف إلى تسجيل الأموال التي تستحقها الشركة عند تقديم خدمات أو منتجات للعملاء ولم تتلقَّ المستحقات بعد، وتسجل في السجلات المحاسبية للشركة؛ لضمان وتوثيقها، ومراقبتها بشكل صحيح.

يمكننا القول بأن القيود المحاسبية تشكل جزءًا أساسيًا من العملية المحاسبية، وقد تمثل تحديًا للشركات في بعض الأحيان، ومع ذلك، يجب ألا ننظر إلى هذه القيود على أنها عائق للنمو والابتكار، بل يمكن أن تكون فرصة لتحسين الأداء المالي والتفوق، وبواسطة استغلال التكنولوجيا المتقدمة؛ يمكن للشركات تجاوز القيود التقليدية واستخدامها كمنصة للابتكار، ويمكن تحقيق ذلك من خلال تبني أنظمة محاسبية متقدمة وذكية تعتمد على تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي، مثل: برنامج قيود، والذي يمكن الشركات من تحقيق تقارير مالية دقيقة وشفافة وفي الوقت المناسب، كما أنه يلتزم بالمعايير المحاسبية الصحيحة، ويحقق التقارير المالية المطلوبة.

محاسب مالي معتمد

عقدت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بالتعاون مع شركة هيومن برو للاستشارات الاقتصادية والتدريب البرنامج التأهيلي لشهادة الزمالة المهنية الأمريكية محاسب مالي دولي معتمد CIFA خلال الفترة من 13 مايو الى 12 يونيو 2024

المرحلة التدريبية لبرنامج القوانين والتشريعات

عقدت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية المرحلة التدريبية الأولي ببرنامج القوانين والتشريعات والذي تناول : دور مراقب الحسابات في عمليات تصفية وإفلاس الشركات وفقاً لقانون الشركات وقانون الإفلاس والقوانين المرتبطة به ، حيث عقد البرنامج في الفترة من 2 إلى 6 يونيو 2024.

أنواع الموازنات التقديرية وأهميتها في ضبط عمل المؤسسات

عقدت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بالتعاون مع شركة هيومن برو للاستشارات الاقتصادية والتدريب ورشة عمل " أنواع الموازنات التقديرية وأهميتها في ضبط عمل المؤسسات " بتاريخ 24 يونيو 2024

معيار المراجعة الدولي 240 مسؤوليات المراجع ذات العلاقة بالغش عند مراجعة القوائم المالية

عقدت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية برنامج معيار المراجعة الدولي 240 مسؤوليات المراجع ذات العلاقة بالغش عند مراجعة القوائم المالية في الفترة من 30 يونيو 2024 إلى 4 يوليو 2024 وتضمنت محاور البرنامج : المقدمة والأهداف ومسئوليات الإدارة وتلك المكلفة بالحوكمة ومسؤوليات مدقق الحسابات وتقييم مخاطر الغش وإجراءات تقييم المخاطر واستجابة مدقق الحسابات للمخاطر المادية للغش والتحقق والتقييم والتواصل والإبلاغ والتوثيق والتدريب والتطوير المهني والمؤشرات على وجود الاحتيال والخطأ والاختلاس وصوره أمثلة ودراسة حالة.

مدقق داخلي مهني معتمد CPIA

عقدت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بالتعاون مع شركة هيومن برو للاستشارات الاقتصادية والتدريب البرنامج التأهيلي لشهادة الزمالة المهنية الأمريكية مدقق داخلي مهني معتمد CPIA خلال الفترة من 5 مايو إلى 28 مايو 2024

أساسيات المحاسبة المالية ودورها الحيوي في إدارة الأعمال

بالتعاون مع نادي المحاسبة في جامعة الخليج ، أقامت جميعة المحاسبين والمراجعين الكويتية دورة تدريبية بعنوان أساسيات المحاسبة المالية ودورها الحيوي في إدارة الأعمال ، وحاضرت فيها شهد النعماني.

"المحاسبين السعودية": إطلاق هاكاثون الحلول المحاسبية بنسخته الثانية

أعلنت الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين عن بدء التسجيل في النسخة الثانية من هاكاثون الحلول المحاسبية، والذي يهدف إلى إتاحة الفرصة لرواد المهنة من المهتمين بالشأن المحاسبي للمشاركة بابتكار الحلول التقنية المحاسبية لتطوير مهنة المحاسبة والمراجعة.

تأتي النسخة الثانية بالتزامن مع مؤتمر التقنيات المحاسبية والذي سيقام في شهر أكتوبر المقبل وبشراكة استراتيجية من أرامكو، وتسعى الهيئة من خلال الهاكاثون إلى فتح مجال الإبداع وابتكار الحلول لمواجهة ما يحيط المهنة من تحديات، كما تهدف إلى تبادل الخبرات والمعلومات بما يسهم في إثراء المهنة، ودعم الأفكار المتميزة وتحويلها إلى مشاريع ريادية قائمة.

دعت الهيئة الفئات المستهدفة وهم المحاسبون، المبرمجون، رواد الأعمال، الشركات والمكاتب المحاسبية، وطلبة الجامعات وعموم المهتمين بالقطاع المحاسبي إلى التأكد من استيفاء شروط التسجيل.

الجدير بالذكر أن النسخة الثانية من هاكاثون الحلول المحاسبية ستقام في الفترة من 17 حتى 19 أكتوبر 2024 في العاصمة الرياض، وستمنح الفرق الفائزة جوائز مالية.

تعديل المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 3 والمعيار الدولي للمحاسبة رقم 36

نشر مجلس المعايير الدولية للمحاسبة مشروعاً لتعديل المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (3)، والمعيار الدولي للمحاسبة رقم (36)، فيما يتعلق بالإفصاحات، والشهرة وقياس الهبوط في قيمتها. وبدراسة الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ممثلة بمجلس معايير المحاسبة فيها لمشروع التعديل، رأت مناسبة الإفصاحات المطلوبة بشأن تجميعات الأعمال الاستراتيجية، إلا أنها اقترحت على المجلس الدولي إعادة النظر في الإعفاءات المتاحة من الإفصاح، حيث يمكن أن تؤدي إلى عدم اتساق التطبيق بين المنشآت المختلفة. وبالإضافة إلى ذلك أشارت الهيئة في تعليقها على المشروع إلى مناسبة توسيع حدود الخصائص النوعية لتحديد ما يمكن اعتباره تجميعات أعمال استراتيجية. وفيما يتعلق بالشهرة وقياس الهبوط في قيمتها فقد رأت الهيئة مناسبة التعديلات المقترحة فيما يتعلق بتوضيح كيفية تخصيص الشهرة على الوحدات المولدة للنقد والإفصاح عن القطاعات التي تشتمل على تلك الوحدات، إلا أن

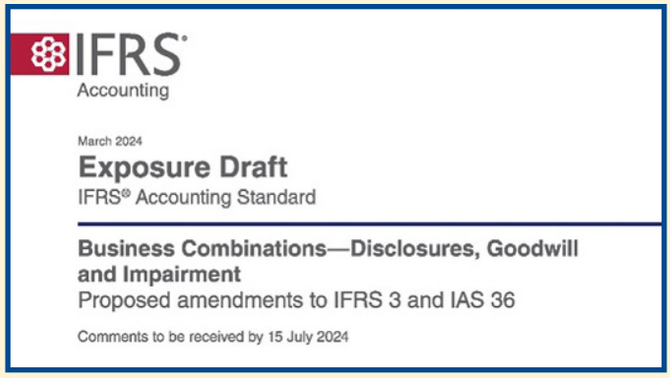

الهيئة رأت أن السماح بتضمين التدفقات النقدية المستقبلية المتعلقة بإعادة الهيكلة التي لم تتعهد بها المنشأة في احتساب قيمة الاستخدام لأغراض تحديد الهبوط في القيمة قد يؤدي إلى رفع مستوى تفاؤل الإدارة بشأن الأصل وتأخير احتساب الهبوط في القيمة.

برنامج "سوكبا" لتأهيل وتطوير القيادات

بدأت الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين مطلع شهر يوليو الحالي في أعمال برنامج سوكبا لتأهيل وتطوير القيادات والذي كان قد أُعلن عن فتح باب التسجيل به في يناير الماضي.

ويستهدف البرنامج الكوادر الوطنية المتخصصة في وظائف المحاسبة والمالية في القطاع الحكومي، والخاص، وفي الشركات والمكاتب المحاسبية المهنية وذلك بهدف إكسابهم المهارات اللازمة لتنمية صفات وسلوكيات القائد الفعال، وتعزيز مهارات التواصل الشخصي والتفاوض والتأثير والقيادة، وتطوير الفكر الاستراتيجي لديهم.

يعقد البرنامج في العاصمة الرياض ويستمر لمدة 12 أسبوعًا يتنوع خلالها التدريب بين الحضوري والافتراضي. ويعد البرنامج - المدعوم كلياً من الهيئة - ضمن مبادرات الهيئة في تطوير وتأهيل الكفاءات الوطنية.

"المحاسبين القطرية": دعم أصحاب المشاريع والرخص المنزلية

Qatar Association of Certified Public Accountants
جمعية المحاسبين القانونيين القطرية

اطلقت الجمعية مبادرتها الوطنية لدعم اصحاب المشاريع والرخص المنزلية تماشيا مع قرار وزارة التجارة والصناعة بزيادة عدد الانشطة المنزلية ل60 نشاطا وتخفيض الرسوم ل200 ريال قطري وذلك لتعريفهم بمبادئ المحاسبة والمالية والتسعير وتحقيق الهدف المرجو من المشروع وتحقيق الارباح والاستمرارية

"المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية IFR"

Qatar Association of Certified Public Accountants
جمعية المحاسبين القانونيين القطرية

نفذت جمعية المحاسبين القانونيين القطرية البرنامج التدريبي " المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية IFR" للعدد من المشاركين من العامة

كما نفذت البرنامج التدريبي " كيفية إعداد تقارير التدقيق الداخلي وفق أحدث الأساليب" لمشاركي مبادرة التدريب الميداني الثامنة وذلك في يوم الاثنين 2024/4/22

نفذت البرنامج التدريبي المؤهل للحصول " شهادة الاخصائي المعتمد في مكافحة غسل الاموال CAMS " في الفترة من 2-2024/6/6

نفذت البرنامج التدريبي المؤهل للحصول على شهادة " شهادة معتمدة في المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام Certipsas" في الفترة من 2024/6/23-2024/7/1

جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية
KUWAIT ACCOUNTANTS & AUDITORS ASSOCIATION

استقبل الرئيس الفخري ورئيس وأعضاء مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية وفدا من ديوان المحاسبة، حيث تناول اللقاء سبل تعزيز التعاون بين جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية وديوان المحاسبة في كافة الموضوعات والقضايا التي تهم مهنة المحاسبة والمراجعة والتي تنعكس ايجابا على المجتمع.

وفي نهاية اللقاء، قدم الرئيس الفخري ورئيس وأعضاء مجلس إدارة الجمعية درعا تذكاريا لوفد ديوان المحاسبة.

وقد أكد الجانبان في نهاية اللقاء الأهمية الكبيرة لمهنة المحاسبة والمراجعة في تحسين بيئة الأعمال.

جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية
KUWAIT ACCOUNTANTS & AUDITORS ASSOCIATION

كرم الرئيس الفخري ورئيس وعدد من أعضاء مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، رئيس لجنة التدريب والتطوير في الجمعية

السيد / عبد اللطيف المعلم

وذلك خلال حفل توديعه لمباشرة عمله بالخارج، وتقديرا لجهوده الكبيرة، التي بذلها للارتقاء بمستوى التدريب والتطوير في الجمعية.

ويتمنى مجلس الإدارة دوام التوفيق والسداد لسيادته.

مرحباً بالأعضاء الجدد

39 عضواً عاملاً جديداً في 3 أشهر

إبريل إلى يونيو 2024

1-	مهنا عبدالله مسفر الحياني	21-	منيرة نايف محمد الدبوس
2-	طلال منصور ناصر العجمي	22-	مشعل فهد حسن العجمي
3-	عذاري قاطع فنطل بطي العنزي	23-	عمر عبدالمحسن حماده
4-	انفال حمد صالح الخنه	24-	غنيمة فهد صقر بن عيد
5-	نوره فراج رسمان الرسمان	25-	فيصل حمود عشوي السعيدي
6-	فهد سليمان محمد المطيري	26-	نايف سلامة كايد العنزي
7-	عبدالوهاب عادل سالم الحربي	27-	محمد عبدالعزيز فهد العنزي
8-	عبدالرحمن محمد سعود الهدبه	28-	زيد على زيد الصانع
9-	هيفاء أحمد فالح الظفيري	29-	عبدالله خالد عبدالحي الحليل
10-	صادق جعفر محمد بهزاد	30-	عبدالوهاب أحمد الفيلكاوي
11-	فرح طارق عبدالمحسن الخبيزي	31-	شوق محمد فرحان العنزي
12-	فهد فايد رجا الرشيدي	32-	حمد عبدالله خالد الرومي
13-	جراح هادي فلاح العجمي	33-	وليد فاضل حمزة العلي
14-	مريم احمد عبداللطيف الرويح	34-	شيخة فيصل على باقر العبدالله
15-	هدى على نواف العنزي	35-	فهد هاضل سالم الجلاوي
16-	حمد عبدالكريم خليفة المجادي	36-	عبدالعزيز خالد يوسف الصايغ
17-	مبارك على حسن الكندري	37-	عايض حمد عايض المري
18-	غادة محمد حمود الخالدي	38-	ناصر بدر إبراهيم العازمي
19-	محمد كمدان عبدالله العجمي	39-	بدرية قاطع فنطل بطي العنزي
20-	احمد فهد عبدالرحمن الريش		

غرفة تجارة وصناعة الكويت

KUWAIT CHAMBER COMMERCE & INDUSTRY

www.kuwaitchamber.org.kw

الموقع الذي يعرفك بأنشطة الغرفة في خدمة الإقتصاد الكويتي والتعاون العربي والدولي

لاي استفسار يمكن الإتصال على الأرقام التالية :

هاتف مباشر: 22423666 965 + 22423555 965 +

بدالة: 1805580 965 + / البريد الإلكتروني: kcci@gmail.com